عدد سنوي

2023 .. «كله فوائد» على الجهاز المصرفى

اقتراب «ساعة الحسم» لضبط «سعر الصرف»

من سيربح «فلوس المصريين».. الذهب أم الشهادات؟

البنوك «كسبانة» من تراجع الجنيه

«صانع السوق».. «رمانة ميزان» للبورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصجية

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣١٠
الأحد
١٤ يناير ٢٠٢٤
٢ رجب ١٤٤٥

الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

روشتة إعادة ضخ «تحويلات الخارج» إلى «شرايين الاقتصاد»

«البورصجية» ترصد مؤشر الطلب على السوق العقارى خلال 2023

سياسات اقتصادية جديدة فى العالم خلال 2024

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة
رئيس التحرير
نيفين ياسين
رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل
ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال
الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى
هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد
التنفيذ
طه حسين
الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى
المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز
صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

يضمن الاستقرار وينشط التداولات ويعزز السيولة..

«صانع السوق».. «رمانة ميزان» للبورصة

محمد ربيع

تعتزم الحكومة تأسيس صندوق صانع سوق للأسهم فى البورصة المصرية بقيمة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ مليار جنيه. وكشفت وثيقة ملامح التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصرى فى الفترة الرئاسية الجديدة ٢٠٢٤-٢٠٣٠، عن أن المشاركين فى الصندوق سيكون من بينهم عدد من المؤسسات العامة كالأوقاف والبريد والتأمينات الاجتماعية والبنوك وشركات التأمين الحكومية.

وصانع السوق « Market Maker» هو جهة مرخصة هدفها رفع سيولة التداول من خلال شراء وبيع الأسهم؛ للمحافظة على استقرار الأسواق، ويساهم فى غلق الفجوات السعرية بين الطلب والعرض على الأسهم، ولا يتدخل بشكل يومى فى التداول وتقتصر تداولاته عند الحاجة للتدخل، فضلا عن أنه لا يستهدف الربحية من الأسواق وعمولات تداوله منخفضة أو معدومة.

وأكد خبراء بأسواق المال لـ«البورصجية»، أن خطوة إنشاء صندوق صانع سوق بالبورصة المصرية مهمة جدًا لضمان استقرار الأسواق من خلال التدخل بآلياته لإعطاء زخم وقوة لسوق المال المصري، وخلق توازن مستمر بين العرض والطلب وخفض الفجوة بين سعرى العرض والطلب، ومن ثم القدرة على تسييل الأوراق المالية بسهولة، خاصة الأسهم الأقل نشاطًا، مما يحد من تقلبات الأسعار صعودًا وهبوطًا ويؤدى إلى استقرار سعر تداول الأسهم المقيدة.

وعن مهمة صانع السوق فى البورصة أكد حسام عيد، خبير أسواق المال، أنه يعمل على توفير الطلبات والعروض للسهم، الذى يعمل على صناعة سوقه، وذلك من خلال توفير الكميات والأسعار بشكل مستمر وحقيقى، سواء فى حالة الشراء أو البيع.

وأوضح «عيد»، أن صانع السوق يلتزم فى كل يوم من أيام التداول بوضع أسعار معلنة لشراء وبيع ورقة مالية معينة -أو أكثر- وبحيث يفصل هامش صغير بين السعرين.

وأشار إلى أن نشاط صانع السوق سيُسهم فى تنشيط حركة التداول وخلق سيولة أكبر على الأوراق المالية المقيّدة، التى تصنع سوقها إحدى الشركات المرخص لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.

وطالب خبير أسواق المال بضرورة ترك الحكومة مهمة إنشاء صندوق صانع السوق للقطاع الخاص فهى أنشطة تحتمل الربح والخسارة، ويفضل أن تنأى الجهات العامة الحكومية بنفسها عن ممارسته.

بينما رأى سامح هلال، خبير أسواق المال، أن الـMarket Maker هى آلية منوط بها الحفاظ على استقرار السوق وتقليص الفجوة بين العرض والطلب، بالإضافة إلى الحد من تذبذبات الأسعار، التى قد تنتج عن سيطرة بعض عمليات البيع على إحدى الأوراق المالية بضغط بعض الأخبار أو المعلومات المتداولة، والتى قد تؤدى إلى تراجع سعر الورقة المالية وعدم تعبيرها عن القيمة الحقيقية لها، وهنا يأتى دور صانع السوق للتعبير الحقيقى عن سعر الأسهم من خلال خلق التوازن بين عروض البيع والشراء.

وأضاف «هلال»، أن الهدف من وجود صانع السوق هو ايجاد توازن مستمر بين العرض والطلب وانحسار الفجوة بين سعرى البيع والشراء، لأن وجود صانع للسوق يمنع تدفق عروض البيع دون أن يقابلها طلبات للشراء، أو وجود طلبات شراء دون أن يقابلها طلبات للبيع، وبالتالى تستطيع الأسواق أن تحتفظ بشكل دائم على حالة من التوازن بين العرض والطلب، وتقليل الفارق والفجوة بين أسعار البيع والشراء.

وأوضح أن سوق المال المصرى بحاجة ماسة إلى هذه الآلية، خاصة مع سيطرة المشاعر على تعاملات المستثمرين وتأثر قراراتهم الاستثمارية بالأخبار المحيطة، سواء الداخلية أو الخارجية، والربط بين جميع الأحداث وتوقع تأثيرها السلبى على أداء أسهمهم، مؤكدًا أن هذه الآلية مهمة لخلق السيولة على الأوراق المالية.

فيما أشارت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال، إلى أن صناع السوق هم الركيزة الرئيسة للأواق المالية، إذ يلعبون دورًا حاسمًا فى تشكيل الأسعار وتوفير السيولة، فهم لا يحددون فقط الأسعار بل يضمنون أيضًا التداول المستمر فى السوق من خلال تقديم فرص التداول للمتداولين.

وشددت «زيدان» على أن صانع السوق بالنسبة لسوق الأسهم هو شخصية اعتبارية - كشركة استثمار - تتبنى سهمًا معينًا وتلتزم أمام منظم سوق الأسهم بأن تشترى أى كمية من هذا السهم تُعرض للبيع، وأن تبيع أى كمية من هذا السهم لمن يطلب الشراء بسعره الذى يحدده السوق فلا تتوقف حركة الشراء والبيع ولا يتعطل السوق ويتوافر بذلك الحماية للسوق من التذبذب الشديد لسعر السهم صعودًا وانخفاضًا.

وأوضحت أنه يجب على صانع السوق المحافظة على استمرارية البيع والشراء، ويمكنه فى حالات خاصة مقننة طلب توقيف السهم عن التداول، مضيفة أن صانع السوق يلتزم فى كل يوم من أيام التداول بوضع أسعار معلنه لشراء وبيع ورقة مالية معينة – أو أكثر – وبحيث يفصل هامش صغير بين السعرين.

وأشارت خبيرة أسواق المال إلى أن هناك شروطًا يجب توافرها فى صناع السوق لكى ينجز مهمته المنوطة وهى أن يكون جزءًا من عملية التداول، ومتواجد على مدى طويل، ولديه القدرة على تأمين كمية الأسهم المطلوبة، وأن تكون علاقته عكسية مع اتجاه السوق، وذلك لأن صناعة السوق هى خلق استقرار واضح للسوق.

ملاذ آمن للاستثمار بسبب الاضطرابات السياسية..

2024 .. عام الذهب فى العالم

محمود نبيل

يترقب المحللون تبعات الأداء الختامى لأسواق الذهب خلال عام ٢٠٢٣، لا سيما فى ظل الأزمات التى تؤثر بشكل رئيسى على الطلب بشكل عام، وهو ما كان له بالغ الأثر فى أداء الأسواق بشكل عام خلال الأشهر الأخيرة، وبالأخص المعدن الأصفر، الذى وصل إلى مستويات قياسية.

وفتحت هذه العوامل الباب على مصراعيه، لمحاولة التكهن بما يمكن أن تشهده أسواق النفط والذهب خلال العام الجديد، لا سيما فى ظل إعطاء الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى مؤشرات واضحة، تفيد بخفض أسعار الفائدة خلال مارس ٢٠٢٤.

وعلى مستوى الذهب، أدت الأزمة المصرفية والصراع الذى يشهده الشرق الأوسط، إلى خلق جو من عدم اليقين والخوف، الأمر الذى أدى بدوره إلى زيادة الطلب على المعدن الأصفر، اذ انجذب المستثمرون نحوه كأصل وقائي، وملاذ آمن خلال فترات الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية.

وفى تقريره عن توقعات المعدن الأصفر خلال عام ٢٠٢٤، رأى مجلس الذهب العالمى أن تظل أسعار الذهب ثابتة مع احتمالية الاتجاه الصعودي، مدعومة بحالة عدم اليقين التى تسيطر على الأسواق العالمية بشكل عام، على خلفية الصراعات الجيوسياسية العالمية.

واستعرضت شبكة «سى بى إس» الأمريكية، عددًا من العوامل التى تجعل من الذهب الملاذ الآمن ضد التقلبات الجيوسياسية التى يشهدها العالم، وتحديدًا فى منطقة الشرق الأوسط، أبرزها ارتفاع أسعار المعدن الأصفر فى أعقاب اندلاع الحرب فى قطاع غزة ٧ أكتوبر الماضى بنسبة ٥٪، ليصل إلى ١٩٨٣ دولارًا للأونصة، ومواصلة هذا الارتفاع حتى الوصول إلى أكثر من ٢٠٥٠ دولارًا.

ورأى أليكس إبكاريان، المؤسس المشارك لشركة «Allegiance Gold»، أن عدم الاستقرار الجيوسياسى الواضح بسبب الصراع الإسرائيلى الفلسطينى فى الشرق الأوسط، والذى يستمر دون حل واضح على المدى القصير أو الطويل، بالإضافة إلى القضايا الأخرى المستمرة فى جميع أنحاء العالم مثل حرب أوكرانيا، والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، جميعها عوامل تشير إلى استمرار المستثمرين فى التحول إلى أصول الملاذ الآمن مثل الذهب فى عام ٢٠٢٤.

من جانبه، أكد كولين بلوم، الرئيس التنفيذى لشركة نوبل جولد للاستثمارات، أن الذهب يمكن أن يكون وسيلة الحماية ضد الركود المحتمل، وهو ما يفسر استخدام البنوك المركزية للذهب للتحوط فى ثروات بلادهم، واستخدام المليارديرات للمعدن نفسه للتحوط على ملياراتهم».

وتوقع جيم ويكوف، كبير المحللين فى «Kitco Metals»، أن أسواق المعادن بشكل عام، والذهب على وجه التحديد، سوف تحافظ على وتيرة الطلب المرتفع خلال الربع الأول من ٢٠٢٤، مدفوعة برهان المضاربين ورغبة المستثمرين فى التحوط ضد الأزمات السياسية التى يشهدها العالم فى الوقت الحالي.

تقليل من تأثير إصدارها على أداء السوق..

مستثمر البورصة «مشى بتاع شهادات»

كتبت – حنان محمد

تعتبر الشهادات الاستثمارية الجديدة التى أطلقتها بنكى الأهلى ومصر بنسب ٢٣,٥٪ و٢٧٪ أحد الطرق التى يسعى الكثيرون لاستخدامها بهدف ادخار أموالهم، ولهذا يتساءل المستثمرون هل ستؤثر هذه الشهادات على أداء البورصة المصرية بالسلب بعد طرحها أم أنها غير مؤثرة.

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية» أن الشهادات الاستثمارية الجديدة لن يكون لها تأثير على أداء البورصة، موضحين أن مستثمر البورصة يختلف عن مستثمر الشهادات لأنه ينظر الى البورصة بإنها استثمار أعلى من فائدة البنوك

وتوقعوا أن يكون هناك فرص نمو فى بعض قطاعات البورصة خلال العام الجارى من أهمها قطاع البتروكيماويات والقطاع العقارى.

وقال أيمن الزيات خبير سوق المال إن بداية إصدار شهادات ادخار بنسبه عالية يعتبر معوق من عوائق الاستثمار ككل .

لكنه رأى أن إصدار مثل هذه الشهادات الادخاريه المرتفعة بنسبة ٢٧٪ لن يكون لها تأثير كبير على أداء البورصة المصرية لأن مستثمر البورصة يختلف عن مستثمر الشهادات لأنه ينظر الى البورصة كإستثمار أعلى من فائدة البنوك .

خاصه أن البورصة العام الماضى وفى ظل وجود شهاده مرتفعه أيضا حققت فائدة أعلى من هذه الشهادات وأن البنوك التى أصدرت هذه الشهادات سوف تضخ نسبة من هذه المبالغ فى سوق الأسهم حتى تتمكن من تغطيه الفائده المرتفعه

وتوقع أن يكون هناك فرصه نمو فى البورصة متوقعه العام الجارى فى بعض القطاعات مثل قطاع البترو كيماويات والقطاع العقارى والقطاع المالى غير المصرفى .

وأوضح محمد جاب الله عضو مجلس إدارة شركة رؤية أون لاين لتداول الأوراق المالية أن الشهادات ذات ٢٧٪ تم طرحها اساسا لاستقطاب اصحاب الشهادات ذات ال ٢٥٪ والتى حل أجلها بالفعل .

ورأى أن عميل البورصه يختلف تمام الاختلاف عن عميل الشهادات سواء من طبيعه الشخصيه والظروف المحيطة بالعميل نفسه وكذلك من حيث هامش الربح المتوقع من الاستثمار .

وأشار إلى إنه لا يخفى عن الجميع أنه مهما تم رفع الفائده على الودائع أو الشهادات فهى مازالت سلبيه أمام تضخم وصل إلى ٤٠٪.

لذا رأى أن تأثير طرح هذه الشهادات تأثيره طفيف على البورصه حتى وإن تأثرت مرحليا ولكن من ناحيه اخرى رأى أنه قد يتم استقطاب جزء من الشهادات التى حان أجلها ٢٥٪ بالفعل إلى البورصه باعتبارها اداه التحوط المثلى ضد التضخم فى الوقت الحالى.

الرقابة المالية تعدل ضوابط منح التراخيص..

تطوير بيئة أعمال الشركات المالية غير المصرفية

استكمالا لجهود الهيئة العامة للرقابة المالية فى تطوير بيئة أعمال مواتية لدعم ونمو الكيانات الاقتصادية العاملة فى الأنشطة المالية غير المصرفية، لتعزيز دورهم فى دعم الاقتصاد القومي، عبر تيسير كافة الإجراءات والمتطلبات الخاصة بالتأسيس، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد قرار رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة فى الأنشطة المالية غير المصرفية، والذى يقضى بتنظيم نسب المساهمة والملكية فى الشركات العاملة فى الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، بما يسهم فى تحقيق الاستقرار المالى للمؤسسات المالية غير المصرفية بما يمكنها من الاستمرار فى تقديم خدماتها للمتعاملين بكفاءة وفاعلية.

وتعمل الهيئة العامة للرقابة المالية على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتنظيمها وتنميتها وتوازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة، وتوفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التى تضمن كفاءة الأسواق وشفافية الأنشطة التى تمارس فيها، مع العمل على التأكد من الملاء المالية للشركات العاملة فى أنشطتها والكفاءة الخاصة بالكوادر المهنية لضمان استقرار الأسواق واستمرار المؤسسات فى تقديم خدماتها.

نص القرار على ألا تقل نسبة مساهمة المؤسسة المالية فى رأس مال الشركات العاملة فى الأنشطة المالية غير المصرفية عن ٢٥٪ من رأسمال الشركة، أو ألا تقل نسبة مساهمة المستثمر المؤهل عن ثلثى رأسمال الشركة، كما نص القرار على ألا يقل نسبة تمثيل المرأة فى مجلس الإدارة عن ٢٥٪.

كما حدد القرار عدد من الاشتراطات الخاصة بالشركات العاملة فى بعض الأنشطة المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين حيث نص القرار أن تكون نسبة مساهمة شركات التأمين وإعادة التأمين فى رأس مال أى شركة راغبة فى مزاولة نشاط التأمين لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال على أن تكون حاصلة على تصنيف ائتمانى من أحد جهات التصنيف الدولية.

كما حدد القرار تعريف المستثمر المؤهل وهو الأشخاص الطبيعيون من ذوى الخبرة التى لا تقل عن عشر سنوات فى مجال إدارة الأموال واستثمارها أو الاستثمار المباشر أو المجالات المرتبطة بالأنشطة المالية غير المصرفية، على ألا تقل قيمة الأصول السائلة أو الأوراق أو الأدوات المالية المملوكة له عن عشرة ملايين جنيه، وكذلك الجهات الحكومية والأشخاص الاعتبارية العامة وأجهزة الدولة التى تسمح القوانين والقرارات المنظمة لها بمزاولة أنشطة مالية واستثمارية، بما فيها تأسيس الشركات والمساهمة فيها، وشركات الأموال التى لا يقل حقوق ملكيتها عن عشرة ملايين جنيه مصري.

وألزم القرار الشركات بالانتهاء من إجراءات التأسيس خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ موافقة الهيئة المبدئية ويجوز للهيئة مدها لمدد أخرى بناء على مبررات تقبلها الهيئة، وكذلك بدء العمل فى النشاط خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الحصول على الترخيص ويجوز مدها بعد موافقة الهيئة فى ضوء المبررات التى تقدمها الشركة وإلا اعتبر الترخيص لاغياً.

كما نص القرار على أن تقوم الشركات المرخص لها بمزاولة أحد الأنشطة المالية غير المصرفية ولم تزاول النشاط فعلياً بتوفيق أوضاعها باستيفاء المتطلبات اللازمة لمزاولة النشاط طبقاً لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقرار وفى حال عدم التزام الشركة بتوفيق أوضاعها أو تقديم مبررات تقبلها الهيئة لمد مهلة مزاولة النشاط يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة للنظر فى إلغاء الترخيص الممنوح لها.

وفى ذات السياق أصدر مجلس إدارة الهيئة قرار رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تحديد المقصود بمصطلح المؤسسات المالية الواردة بقرارات مجلس إدارة الهيئة حيث نص على أن يتضمن مصطلح المؤسسات المالية، الأشخاص الاعتبارية الأجنبية التى تمارس إحدى الأنشطة المالية المصرفية أو غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة جهة تمارس اختصاصات مثيلة للبنك المركزى المصرى أو الهيئة بحسب الأحوال، والمؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية التى توافق عليها الهيئة.

يأتى ذلك استكمالاً لجهود الهيئة فى تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية وذلك عقب إصدارها لحزمة القرارات التى تستهدف تطوير آليات التداول فى سوق الأوراق المالية لتعزيز مستويات الاستقرار المالى وحماية حقوق المتعاملين حيث قامت منذ أيام بإصدار عدد من القرارات تستهدف تطوير قواعد الملاءة المالية للشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية، وتطوير تطوير قواعد مزاولة الهامش لشركات السمسرة فى الأوراق المالية.

صلابة المراكز المالية تواجه التحديات الاقتصادية..

2023 .. عام «كله فوائد» على الجهاز المصرفى

بالأرقام.. طفرة كبيرة فى مؤشرات القطاع ونقلة بمعدلات الشمول المالى

كتب : ياسر جمعة

طفرة كبيرة شهدتها السوق المصرية فى مؤشرات القطاع المصرفى المصرى خلال السنوات الماضية رغم العديد من التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى بصفة عامة والقطاع المصرفى بصفة خاصة بصورة تعكس قوة وصلابة المراكز المالية للقطاع.

وعلى مستوى السيولة المحلية ارتفع حجم السيولة بالسوق المصرية بنسبة ٪ ٤٤٤ لتسجل ٨٠٢٤٨ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٣ مقابل ١,٥١٦ تريليون فى ختام الشهر نفسه من ٢٠١٤ . وارتفعت ودائع العملاء بالقطاع المصرفى بنسبة ٥٦٠٩٪ لتسجل ٩,٤٧٢ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٣ ، مقابل ١٤٣٣ تريليون جنيه منتصف ٢٠١٤، بصورة تعكس ثقة الأفراد فى القطاع المصرفى.

وطرحت البنوك خلال السنوات الماضية العديد من الأوعية الادخارية خاصة شهادات الادخار الثلاثية بعوائد وصلت إلى ٢٢ و٢٥، بجانب طرح البنوك شهادات بعائد مدفوع مقدما تراكمى وصل إلى ٤٠٪.

وارتفع إجمالى الودائع غير الحكومية بالعملات الأجنبية لدى البنوك العاملة بالسوق المصرية لما يعادل نحو ١,٥٧٠ تريليون جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٣ ، مقابل ما يعادل نحو ٢٣٦,٠٧١ مليار بنهاية يونيو ٢٠١٤.

وأعلن بنكا الأهلى ومصر، مؤخرا، طرح شهادات دولارية جديدة بعائد مرتفع، والتى رأى عدد من المصرفيين أنها تمثل أفضل منتج ادخارى بالسوق المصرية فى الوقت الحالي، مؤكدين قدرتها على جذب سيولة دولارية كبيرة خلال الفترة المقبلة.

ويقدم البنك الأهلى شهادة «الأهلى فورا» الدولارية، وهى شهادة مدتها ٣ سنوات ذات عائد سنوى ٩ بفئة ١٠٠٠ دولار ومضاعفاته، يصرف مقدما بالمعادل بالجنيه عن الفترة كلها بواقع ٢٧٪ من قيمة الشهادة وتسترد قيمة الشهادة فى تاريخ الاستحقاق بالدولار

كما يقدم البنك شهادة الأهلى بلس ،الدولارية مدتها ٣ سنوات ذات عائد سنوى ٧٪ بفئة ١٠٠٠ دولار ومضاعفاته يصرف العائد ربع سنويا بالدولار، ويمكن بموجبها الحصول على قرض حتى ٥٠٪ من قيمتها بالجنيه بحد أقصى ١٠ ملايين جنيه بفائدة ٢٠٪ أقل من سعر إقراض البنك المركزى .

فيما طرح بنك مصر شهادة القمة الدولارية بعائد يبلغ ٩٪ سنويًا تصدر للمصريين والأجانب بفئة ١٠٠٠ دولار ومضاعفاتها ويصرف العائد مقدما للسنوات الثلاث (٢٧) تراكمى بالجنيه، ويبدأ تاريخ إصدار الشهادة مع يوم العمل التالى للإبداع ويعد أساس العائد والاسترداد ويتم استرداد الشهادات بالدولار طبقا للشروط والأحكام المنظمة لذلك.

كما طرح البنك «إيليت الدولارية» بعائد ٧٪ سنويا، وهى شهادة للمصريين والأجانب بفئة ١٠٠٠ دولار ومضاعفاتها، ويبدأ تاريخ إيليت يوم العمل التالى للإيداع ويعتبر أساس العائد والاسترداد ويتم صرف العائد ربع سنوى بالدولار طبقاً للشروط والأحكام المنظمة لذلك.

وارتفعت قروض البنوك أكثر من ٤.١ تريليون جنيه لتسجل ١.٥١٦ تريليون بنهاية يونيو ٢٠٢٣ ، مقابل ٥٨٤٠٠٦ مليار منتصف ٢٠١٤

وضخت البنوك العديد من التمويلات لدعم المشروعات القومية كتمويل شركة القناة للسكر بقيمة ١٢٠٥ مليار جنيه، إذ لعب البنك الأهلى المصرى دور المرتب الرئيسى الأولى ووكيل التمويل وبمشاركة البنك الإفريقى للتصدير والاستيراد أفركسيم بنك بنك قطر الوطنى الأهلى وكيل (الضمان بنك القاهرة بنك قناة السويس المصرف المتحد بنك الاستثمار العربى البنك الزراعى المصرى بنك التعمير والإسكان بنك التنمية الصناعية.

واستمرت البنوك فى دعم المشروعات القومية إذ وقعت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تمويلا مشتركاً طويل الأجل لصالح الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس من خلال تحالف مصر فى يقوده البنك الأهلى المصرى بصفته وكيل التمويل والمرتب الرئيسى الأولى ومسوق التمويل وبنك مصر بصفته مرتباً رئيسياً أولياً ومسوق التمويل و ٤ بنوك هى البنك العربى الأفريقى الدولى والبنك التجارى الدولى وبنك القاهرة وبنك قناة السويس كمرتبين رئيسيين، إذ يصل إجمالى التمويل إلى ١٠ مليارات جنيه.

وساهم نمو الودائع والقروض إلى ارتفاع حجم القروض إلى الودائع من ٤٠٪ بنهاية يونيو ٢٠١٤ ، إلى ٥٠٠٩٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٣ .

وعلى صعيد المركز المالى بالبنوك نجحت المصارف فى تحقيق نمو بنسبة ٦٦٠ فى مراكزها المالية ليصل إجمالى المركز المالى الإجمالى بالبنوك إلى ١٣.٧٩٨ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٣ ، مقابل ١,٨١٦ تريليون بنهاية ٢٠١٤ وارتفعت رؤوس أموال البنوك بالسوق المصرية بنسبة ٣١٧.٦ من ٧٧.٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠١٤ ، مقابل ٣٢٣٠٧ مليار منتصف ٢٠٢٣.

وينص قانون البنوك رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك عن ٥ مليارات جنيه ، والمخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية فى جمهورية مصر العربية عن ١٥٠ مليون دولار أو ما يعادلها بالعملات الحرة.

ورفعت معظم البنوك رؤوس أموالها وعلى رأسها البنك الأهلى المصرى من ٧٥ مليار جنيه إلى ١٠٥ مليارات وبنك مصر الذى كان يبلغ رأسماله ١٥ مليارا زاد رأسماله إلى ٥٠ مليار جنيه والبنك التجارى الدولى الذى كان يبلغ رأسماله ٢٩.٨ مليار جنيه، وأصبح ٣٠,١٩٥ مليار.

كما رفع بنك الاستثمار العربى رأسماله المدفوع إلى ٥ مليارات جنيه، وكذلك بنك saib قرر زيادة رأس المال المصدر ليصل إلى نحو ٢٢١ مليون دولار مقارنة بـ ١٥٠ مليونا، وأعلن بنك قناة السويس موافقة الجمعية العامة على ضخ ٤٠٠ مليون جنيه زيادة فى رأس المال المدفوع ليتوافق مع قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى للحد الأدنى لرأس المال، فارتفع من ٤.٦ مليار جنيه إلى ٥ مليارات.

وعلى مستوى نسب القروض غير المنتظمة تراجعت نسبتها بشكل كبير بالسوق المصرية ٣,٣٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٣ مقابل ٨,٥ ٪ فى ٢٠١٤ نتيجة إجراء البنوك دراسات الجدوى على أكمل وجه واتباع سياسات البنك المركزي.

وعلى مستوى شبكة فروع البنوك. ارتفعت الفروع من ٣٧١٠ فروع بنهاية يونيو ٢٠١٤ إلى ٤٦٣٨ فرعا وشهدت السوق المصرية عمليات استحواذ فى الفترة الأخيرة كان أبرزها استحواذ بنك أبوظبى الاول على بنك عودة مصر، بجانب استحواذ بنك abc على بنك بلوم مصر، واستحواذ التجارى وفا على بنك باركليز.

وعلى صعيد البطاقات ارتفعت بطاقات الخصم بالسوق المصرية بنسبة ٧٥.٦٪ لتسجل ٢٤.٤٢ مليون بطاقة بنهاية يونيو ٢٠٢٣ مقابل ١٣.٩١٠ مليون .

ثورة فى التحول الرقمى والمدفوعات الإلكترونية بدعم من حوافز الدولة و«المركزى»

وارتفعت البطاقات المدفوعة مقدمًا من ٨ .٢٩٤ مليون بطاقة بنهاية يونيو ٢٠١٦ الى ٣٠,٣ مليون بطاقة بنهاية يونيو الماضى كما ارتفعت بطاقات الائتمان من ٢.٣٣ مليون بطاقة بنهاية ٢٠١٤ إلى ٥٢٤٩ مليون بطاقة منتصف ٢٠٢٣.

وأصدر البنك المركزى تعليمات للبنوك بفتح وتفعيل الحد الائتمانى الأقصى الممنوح للبطاقة الائتمانية للاستخدام فى الخارج بمجرد تواصل العميل مع مركز خدمة العملاء بالبنك المصدر للبطاقة وإخطارهم بسفره للخارج وفق الإجراءات التنظيمية المطبقة لدى البنك، وذلك لحين تلقى البنك المصدر إخطارًا من العميل لتفعيل الحد الائتمانى للبطاقة، وفق ما تقدم، فسوف يكون هناك حد أقصى شهريًا لاستخدام البطاقة الائتمانية وفقًا لما يقرره كل بنك.

ويأتى ذلك حرصا من البنك المركزى المصرى على تلبية احتياجات المواطنين وتيسير استخدامهم لبطاقاتهم الائتمانية لتغطية نفقاتهم خلال السفر للخارج خاصة فى ظل ما لوحظ مؤخرًا من إساءة استخدام بعض المضاربين لتلك البطاقات من خلال إجراء سحوبات نقدية من الخارج دون السفر فعليًا .

وارتفعت ماكينات الصراف الآلى بالسوق المصرية لتسجل ٢٢,٧٠٨ ألف ماكينة بنهاية يونيو ٢٠٢٣ ، مقابل ٦٨٧٠ ماكينة بنهاية يونيو ٢٠١٤.

الشمول المالي

نسبة الشمول المالى تطورت من عام ٢٠١٦ وحتى يونيو ٢٠٢٣ بنسبة نمو ١٦١٪ لترتفع معدلاته من ٢٧,٤٪ إلى ٦٧,٣٪ خلال يونيو ٢٠٢٣ ، فيما ارتفع عدد المواطنين المشمولين ماليا من ١٧,١ مليون مواطن بنهاية عام ٢٠١٦ إلى ٤٤,٦ مليون مواطن بنهاية يونيو ٢٠٢٣ .

وارتفعت معدلات الشمول المالى للمرأة آخر ٨ سنوات بنسبة ٢٢٧٪ خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى يونيو ٢٠٢٣ ، حيث هناك ١٩,٣ مليون امرأة مشمولة ماليًا من إجمالى ٣٢,٣ مليون .

وفيما يخص الشمول المالى للشباب من ١٦ حتى ٣٥ عامًا ارتفعت معدلات شمولهم بنسبة ٤٠٪ لتسجل ٤٨,٧٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٣ ، مقابل ٣٦,٣ فى ختام ٢٠٢٢.

وبلغ عدد الشباب المشمول ماليا ١٧.٨ مليون شاب يمتلكون حساب معاملات مالية من إجمالى ٣٦,٦ مليون شاب من الفئة نفسها .

التحول الرقمى والمدفوعات الإلكترونية

ونجح القطاع المصرفى خلال السنوات الماضية فى تحقيق طفرة بملف التحول الرقمى مدعومًا بحوافز تيسيرات الدولة والبنك المركزى فالتحول الرقمى اصبح خطوة أساسية وليست رفاهية مع اتجاه دول العالم إلى ميكنة ورقمنة الخدمات بغرض التسهيل على المواطنين وزيادة نسب الشمول المالي.

فعلى صعيد التحول الرقمى المصرفى نجح البنك المركزى وبتوجيهات رئاسية فى تطبيق برنامج شامل للتحول الرقمى والمضى نحو مرحلة تعظيم معدلات المدفوعات الرقمية وكان إنشاء المجلس القومى للمدفوعات عام ٢٠١٧ ، البداية الحقيقية للتحول نحو اقتصاد رقمى والتى تكمن أهميته فى خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفى ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية، إضافة إلى تطوير نظم الدفع القومية وأطر الإشراف عليها للحد من المخاطر، فضلا عن خلق نظم دفع آمنة بكفاءة عالية ودمج أكبر عدد من المواطنين والقطاعات فى النظام المصرفى.

وساهم المجلس فى وصول مصر لأعلى معدلات الشمول المالى لتصل إلى ٦٧.٣ بمعدل نمو بلغ ١٦١٪ حتى يونيو ٢٠٢٣ ، فضلاً عن اختيارها من مؤسسة التمويل الدولية كإحدى الدول الواعدة بالنمو فى مجال الاقتصاد الرقمي، إلى جانب المغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا وكينيا، بحلول عام ٢٠٢٥ وفقاً لآخر إحصائيات.

وساهم المجلس القومى للمدفوعات أيضا فى إطلاق منظومة بطاقات دفع ذات علامة تجارية وطنية «ميزة»؛ والاعتماد عليها بشكل أساسى فى المدفوعات الحكومية وإحلال وتجديد بطاقات صرف المعاشات ورواتب الإلكترونى المختلفة العاملين بالجهات الحكومية بتلك البطاقة، لتمثل ٥٥٪ من إجمالى البطاقات المصرفية إذ وصل عدد بطاقات ميزة إلى ٣٤.٥ مليون بطاقة من إجمالى البطاقات المصرفية التى بلغ عددها نحو ٦٢ مليونا بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣.

وأطلق البنك المركزى العديد من القرارات المتعلقة بخفض المصاريف الخاصة بخدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول فضلا عن إنشاء شبكة المدفوعات اللحظية فى مارس ٢٠٢٢Instant Payment Network والتى تهدف إلى تمكين عملاء البنوك العاملة فى مصر من تنفيذ المعاملات المالية (التحويل – الشراء) لحظياً من وإلى مختلف أدوات ووسائل الدفع الالكترونية .

وبلغت أعداد حسابات محافظ الهاتف المحمول إلى أكثر من ٣٦ مليون حساب بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣ مقارنة مع ٣٠ مليون حساب عن عام ٢٠٢٢ والدولية بهدف تقديم الدعم بزيادة ٢٣ وبحجم معاملات بلغ ٨٥٣ مليار جنيه بنهاية شهر سبتمبر لعام الأعمال وأصحاب المشروع ٢٠٢٣ بزيادة تقدر بحوالى ٣٢٥٪ عن عام ٢٠٢١ ، فضلاً عن ارتفاع أعداد والتى نتج عنها إنشاء ٨١ نقاط البيع الإلكترونية إلى ١٢ مليون نقطة بنهاية سبتمبر ٢٠٢٣ مقابل ٣٨٦ الف خدمة مالية وا ٧٤٠ ألفا فى ختام ٢٠٢١ ، بقيمة معاملات بلغت ٢٨٨٥ مليار جنيه بنسبة نمو ٧١٪ مقارنة بالعام قبل الماضي.

٢ أسباب وراء مضاعفة أرباحها..

البنوك «كسبانة» من تراجع الجنيه

توقعات باستمرار معدلات الربحية بنسبة ٢٠٪ و٢٠٪ خلال ٢٠٢٤

كتب- منال عمر:

قال محللون إن زيادات أسعار الفائدة على الإقراض وأدوت الدين المصرية والعمولات بجانب انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار دعمت من نمو صافى أرباح البنوك المصرية بأكثر من الضعف خلال أول ٩ شهور من ٢٠٢٣ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى له مع وجود توقعات باستمرار وتيرة زيادة ربحية البنوك فى ٢٠٢٤.

وأظهر تقرير البنك المركزى المصرى بشأن المركز المالى الإجمالى البنوك (بخلاف البنك المركزي) زيادة صافى ربح البنوك المصرية بعد خصم الضرائب بنسبة ١٢٧,٦٪ خلال أول ٩ شهور من العام الماضى ٢٠٢٣ على أساس سنوى ليصل إلى قرب ٢١٢,٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩٣,٤ مليار جنيه بنفس الفترة من العام السابق له.

ارتفع إجمالى أرباح البنك التجارى الدولى (CIB)، بعد خصم الضرائب، أكبر بنك خاص فى مصر، بنحو ٨٣,٧٪ خلال أول ٩ شهور من العام الجارى مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى ليصل إلى نحو ٢٢,٤ مليار جنيه من ١٢,٢ مليار جنيه خلال الفترتين المقارنين مدعوما بنمو صافى الدخل من العائد والأتعاب والعمولات، بحسب ما أعلن عنه فى وقت سابق.

وأعلن بنك QNB الأهلى احد الاستثمارات القطرية فى مصر زيادة معدل نمو صافى أرباحه بنسبة ٧١٪ خلال أول ٩ شهور من العام الجارى على أساس سنوى لتصل إلى نحو ١٢,٥٢٤ مليار جنيه، بزيادة بنحو ٥,١٩٣ مليار جنيه بنفس الفترة من العام السابق، وفق بيان سابق للبنك.

وقالت داليا بنة، مساعد نائب رئيس قسم البحوث (محلل بنوك) فى شركة فاروس للأوراق المالية إن انخفاض سعر الجنيه مقابل الدولار وارتفاع أسعار الفائدة يعدان العاملان الرئيسان اللذين ساهما فى تحقيق البنوك قفزة فى صافى أرباحه خلال أول ٩ شهور من العام الماضى نتيجة زيادة دخلها من سعر الفائدة على الإقراض والاستثمارات فى أذون الخزانة، التى تزيد عن تكلفة العائد المقدمة على الودائع وشهادات الادخار.

وأوضحت داليا بنة أن خفض قيمة الجنيه مقابل الدولار دعم من ربحية البنوك حيث يمثل الدولار جزءا من محافظ الإقراض والودائع لديها وعند احتساب هذه المحافظ بما يعادل الجنيه (حيث أغلب البنوك تعتمد ميزانيتها بالجنيه المصري) يؤدى إلى تضخم قيمة هذه المحافظ وبالتالى تنعكس على زيادة ربحيتها عند مقارنته بنفس الفترة من العام الماضي.

ويأتى ذلك بجانب رفع القطاع المصرفى المصرى نسبة العمولات على فتح الاعتمادات المستندية لتمويل الاستيراد وهو جانب آخر لتدعيم ربحية البنوك بخلاف سعر الفائدة، بجانب ربحيتها من زيادة عمولات تدبير العملة بالبنوك للعملاء، بحسب ما قالته داليا بنة.

كان البنك المركزى رفع سعر الفائدة بنسبة ١١٪ على ٦ مرات خلال ١٨ شهرا من مارس ٢٠٢٢ إلى أغسطس الماضى منهم ٣٪ خلال ٢٠٢٣ (بواقع ٢٪ فى مارس و١٪ فى أغسطس) لتصل مستويات الفائدة لديه ١٩,٢٥٪ للإيداع و٢٠,٢٥٪ للإقراض بهدف كبح جماح التضخم المتسارع- أى السيطرة على وتيرة ارتفاع أسعار السلع.

وانعكس رفع البنك المركزى للفائدة على قبول وزارة المالية بيع «أذون الخزانة» باسعار فائدة مرتفعة بنسبة زيادة تصل إلى ١٣,٩٪ من مارس ٢٠٢٢ إلى سبتمبر الماضى منها ٧٪ خلال أول ٩ شهور من ٢٠٢٣، لتصل إلى مستويات غير مسبوقة، وفق البيانات الأرشيفية على موقع البنك المركزى المصري.

ووصل متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة، بحسب بيانات البنك المركزي، خلال سبتمبر الماضى إلى ٢٥,٢١٪ على أجل (٩١ يوما) و٢٥,٦٩٪ على أجل (١٨٢ يوما) و٢٥,٣٨٪ على أجل (٢٧٣ يوما) و٢٥,٨٢٪ على أجل (٣٦٤ يوما)، قبل أن تصل إلى ٢٧,٤٢٪ بنهاية ٢٠٢٣ لتحقق عائدا مرتفع لأول مرة فى تاريخها.

كان سعر صرف الجنيه فقد أكثر من نصف قيمته مقابل الدولار خلال آخر ٢٢ شهرا بما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار بنحو ٩٦٪ على ٣ موجات ليرتفع من ١٥,٧٦ جنيه فى مارس ٢٠٢٢ إلى قرب ٣١ جنيها بالبنوك حتى كتابة هذا التقرير.

وخلال العام الماضى سجل سعر الدولار خلال الموجة الثالثة ارتفاعا بنسبة ٢٤,٩٪ مقابل الجنيه ليرتفع من متوسط ٢٤,٧٧ جنيه فى نهاية ديسمبر الماضى إلى قرب ٣١ جنيها وهو سعر ثابت عليه من مارس الماضى وحتى كتابة هذا التقرير.

ورجحت محللة البنوك فى شركة فاروس لتداول الأوراق المالية، استمرار ربحية البنوك خلال ٢٠٢٤ بنسبة ٢٠٪ و٣٠٪ فى حال ثبات نفس العوامل على أن ترتفع هذه النسبة إذ رفع البنك المركزى أسعار الفائدة مجددا وتراجعت قيمة الجنيه مقابل الدولار كما حدث خلال ٢٠٢٣. وقال هانى جنينة، كبير الاقتصاديين ومحللى استراتيجيات الاستثمار فى شركة «كايرو كابيتال» لتداول الأوراق المالية «اكتشفنا عند تحليل مؤشرات البنوك المصرية خلال ٢٠٢٣ وجود قفزة فى صافى هامش الفائدة (المتمثل فى سعر الفائدة المتحصلة على الإقراض مطروح منه تكلفة العائد على الودائع) مقسومة على أصولها التى تدر فائدة بنسبة تصل إلى ٧٪ فى أغلبها و٩٪ فى بعض البنوك وهى أعلى بكثير من معدل المعايير الدولية المتعارف عليها عند ٢٪ وهو ما يدل على أن البنوك حققت ربحية مرتفعة من الاستثمار فى أدوات الدين مقابل معدل عائد منخفض على الودائع قصيرة الأجل والحسابات الجارية».

وأوضح جنينة أن ارتفاع أسعر الفائدة على الإقراض بجانب ارتفاع نسبة العائد المقدم على الديون المصرية بالعملة المحلية (أذون وسندات الخزانة) يعدان العاملان الأساسيين فى مضاعفة أرباح البنوك المصرية خلال العام الجاري. «نتوقع تكرار سيناريو ٢٠٢٣ باستمرار زيادة ربحية البنوك المصرية خلال العام الجارى ٢٠٢٤ بنسبة تصل إلى ٥٠٪ و ٨٠٪ مدفوعة بتوقعات قوية برفع البنك المركزى لسعر الفائدة خلال شهر على الأكثر من الآن سواء كان هذا فى أول اجتماع له فى ٢٠٢٤ بشهر فبراير أو فى اجتماع استثنائي، لوجود صدمة محتملة جديدة للدولار بما يعنى حدوث خفض آخر لقيمة الجنيه» بحسب ما قاله كبير الاقتصاديين ومحللى استراتيجيات الاستثمار فى شركة «كايرو كابيتال» لتداول الأوراق المالية.

وأوضح هانى جنينة، أن أغلب المحللين بما فيهم كايرو كابيتال يوصون المستثمرين بزيادة استثمارتهم فى محافظهم بالبورصة بالقطاع المصرفى خلال العام القادم نتيجة نمو ربحيته مدفوعا بزيادة أسعار الفائدة وانخفاض قيمة الجنيه.

انفوجراف

أعلى ارتفاع فى رصيد قروض البنوك

قفز رصيد إجمالى محفظة قروض العملاء فى البنوك إلى أعلى مستوة له فى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣ لأول مرة فى تاريخها لتسجل نحو ٩,٣ تريليون جنيه، وفق بيانات منشورة على موقع البنك المركزي.

ويعرض الأنفو جراف تطور رصيد القروض فى البنوك خلال ٢١ شهرا.

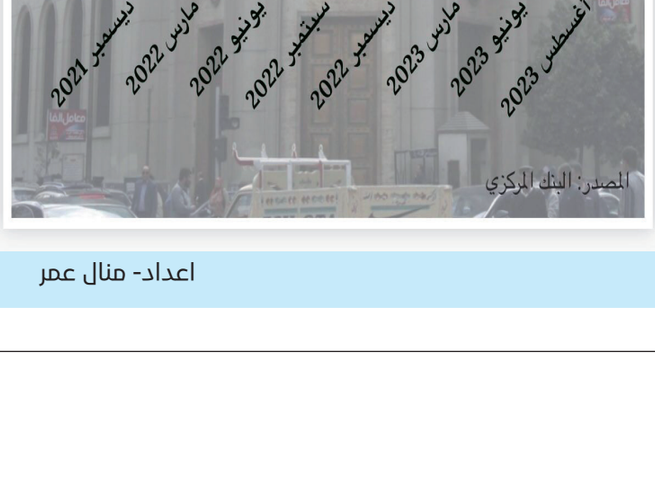

اعداد- منال عمر

أعلى فائدة على الشهادات فى تاريخ «البنك الأهلى» و«مصر»

كتبت- منال عمر:

أعلن بنكا الأهلى المصرى ومصر عن إصدار الشهادة البلاتينية ومدتها سنة بعائد يصل إلى ٢٧٪ يصرف فى نهاية مدة الشهادة، أو بعائد سنوى يبلغ ٢٣,٥٪ يصرف شهرياً.

وتصدر الشهادة الادخارية الجديدة، وفق البيان، بفئات ألف جنيه ومضاعفاتها، ويستهدف البنك من تلك الشهادة الجديدة الاشخاص الطبيعيين بالغين وقصر (مصريين وأجانب).

كما يتم احتساب الفائدة من اليوم التالى لشراء الشهادة مباشرة ويمكن الاقتراض بضمانها خلال المدة، ولا يجوز استرداد قيمة الشهادة قبل مضى ٦ شهور اعتبارا من يوم العمل التالى ليوم الشراء، كما تسترد الشهادة فى نهاية مدتها بكامل قيمتها الاسمية ويمكن استردادها قبل ذلك التاريخ وفقا والقيم الاستردادية المقررة بالبنك.

ويتيح البنك الأهلى الشهادات من خلال كافة فروعه وكذلك عن طريق الإنترنت البنكى وتطبيق الموبايل البنكي.

ويمكن بنك مصر شراء الشهادات ابتداءا من يوم الجمعة الموافق ٥ يناير ٢٠٢٤ من خلال الإنترنت والموبايل البنكيBM Online ، وعلى ان يتم تفعيل الشهادة يوم العمل التالى الاثنين الموافق ٨ يناير ٢٠٢٤.

كما يمكن شراء الشهادات من أى فرع من فروع البنك التى يصل عددها إلى أكثر من ٨٠٠ فرع ووحدة مصرفية منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية ابتداءا من ٨ يناير ٢٠٢٤.

هذا ويمكن الاقتراض بضمان الشهادة بالإضافة إلى إمكانية إصدار بطاقات ائتمانية بضمانها، ويمكن استرداد الشهادة بعد مضى ٦ شهور اعتباراً من يوم العمل التالى لتاريخ شراء الشهادة، وذلك وفقًا لقواعد الاسترداد والشروط والأحكام المنظمة.

هذا ويحرص البنك دائمًا على إرضاء عملائه وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم والعمل على التطوير الدائم لأوعيته الادخارية القائمة واستحداث كل ما هو جديد ويتلائم مع هذه الاحتياجات.

وفقًا لرؤية مصرفية بشأن مفاوضات صندوق النقد..

اقتراب «ساعة الحسم» لضبط «سعر الصرف»

كتبت- منال عمر:

توقع مصرفيون حسم الحكومة المصرية مراجعة صندوق النقد الدولى على برنامج الإصلاح الاقتصادى خلال شهرى يناير الجارى وفبراير القادم وضبط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار والقضاء على السوق الموازية مع بدء الرئيس ولاية ثالثة لرئاسة الجمهورية.

وفاز الرئيس عبد الفتاح السيسى بالانتخابات الرئاسية بنسبة كاسحة مقارنة بمنافسيه ليتولى بذلك رئاسة مصر فترة ثالثة لمدة 6 سنوات حتى 2030، فى وقت تواجه فيه الدولة حزمة من التحديات بسبب لتوترات فى المنطقة وكذلك التبعات السلبية من استمرار الحرب الروسية الأوكرانية.

وقال محمد عبد العال، الخبير المصرفى، أن حسم سياسة سعر الصرف من الملفات الفورية التى تحتاج مصر لحسمها عند عودة التعامل مع الصندوق فى مدى قدرة مصر على تنفيذ سعر صرف حر للجنيه مقابل العملات الأجنبية أو سعر صرف مدار يديره البنك المركزى وهو يعد الأقرب لحالة وأوضاع مصر.

وأوضح أن الحكومة ستعمل على تنفيذ استكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولى لتنفيذ المراجعتين الأولى والثانية على برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى تمهيدا لصرف 700 مليون دولار من إجمالى القرض المقدم منه لمصر بقيمة 3 مليارات دولار، وكذلك حسم سياسة سعر الصرف حر أو مدار أو ثابت.

ومنذ موافقة صندوق النقد الدولى على إقراض مصر 3 مليارات دولار فى ديسمبر 2022 لم يصرف إلا شريحة واحدة منه بقيمة 347 مليون دولار بسبب إرجاء مراجعته الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يتعاون فيه مع مصر، واللتين كان من المقرر إجراؤهما فى مارس وسبتمبر الماضيين.

وأدى تأجيل المراجعتين إلى عدم صرف 700 مليون دولار قيمة الشريحتين الثانية والثالثة من القرض، وهو ما أرجعه البعض إلى عدم التزام مصر بسعر صرف مرن للجنيه مقابل الدولار.

وأوضح عبد العال أن اتباع مصر سعر صرف حر للجنيه من الصعب تنفيذه إلا بعد وجود موارد نقد أجنبى كافية تدير عملية سعر الصرف وقد يحتاج البنك المركزى إلى 8 و10 مليارات دولار قبل قرار تعويم الجنيه تجنبا لزيادة الضغوط عليها بما يؤدى إلى ارتفاع سعر الدولار لحد غير متوقع.

وتواجه البنوك ضغوطا شديدة من نقص النقد الأجنبى بعد خروج استثمارات غير مباشرة بقيمة 22 مليار دولار منتصف العام الماضي، بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية.

محمد عبد العال

كان الدولار ارتفع مقابل الجنيه بشكل رسمى بالبنوك بنسبة 96% خلال آخر 21 شهرا على 3 موجات بعد عودة البنك المركزى مجددا لسياسة تحرير سعر الصرف بعد الحياد عنها خلال عامى كورونا 2020 و2021.

وعاد المركزى لتحرير سعر الصرف مجددا بهدف القضاء على الدولرة وذلك ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى المدعوم من صندوق النقد الدولى بقيمة 3 مليارات دولار.

وبحسب عبد العال، ملف إعادة جدولة الديون قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل يعد من الإجراءات الملحة التى تحتاج مصر إلى تنفيذها خلال الفترة المقبلة مع حسم إطلاق مؤشر الجنيه مقابل عدد من العملات الأجنبية والذهب بدلا من التركيز على الدولار فقط وفق ما أعلن عنه حسن عبد العال محافظ البنك المركزى فى وقت سابق من العام الماضي.

تراجعت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج بنحو 26% فى الفترة بين يوليو 2022 إلى مارس 2023 فى الوقت الذى تعانى فيه البلاد من شح العملة الصعبة، لتتراجع إلى حوالى 17.5 مليار دولار من 23.6 مليار دولار فى نفس الفترة من العام الماضي، وفق أداء ميزان المدفوعات، الصادرة من البنك المركزي.

وقالت سهر الدماطى الخبيرة المصرفية، إن تفعيل الدولة اتفاقية انضمام مصر لتكتل البريكس ستكون من أحد الوسائل فى تحفيز مبادلة التجارة باستخدام العملات الوطنية وتخفيف الضغط على استنزاف الدولار بما يساهم فى تحجيم السوق السوداء والقضاء عليها.

وأوضحت الدماطي، أن انضمام مصر إلى تكتل البريكس سيفتح لها مجالا أكبر فى تبادل المصالح التجارية من خلال العملات الوطنية مع أكبر دول فى التكتل مثل روسيا والهند والصين، بخلاف الدول الأخرى.

فى أغسطس الماضي، وافقت مجموعة بريكس اليوم الخميس على انضمام عدد من الدول للتكتل ومنها مصر والسعودية والإمارات وإيران، وسيتم تفعيل عضويته من أول يناير 2024.

وسعت العديد من الدول إلى الانضمام لتجمع بريكس خلال الفترة الماضية للاستفادة من مميزات الانضمام للتجمع فى الفترة الأخيرة، منتظرة حسم مصير عضويتها فى الاجتماعات الحالية للمجموعة.

سهر الدماط

وتأسس التكتل الاقتصادى العالمى فى عام 2009، والذى من شأنه أن يكسر هيمنة الغرب وينهى نظام القطب الواحد الذى تتزعمه الولايات المتحدة بعضوية 5 دول وهى روسيا والصين والهند والأرجنتين وجنوب أفريقيا.

ويسعى التكتل لتحسين الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء وتوفير التمويل اللازم لإنشاء المشروعات بعيدا عن هيمنة الدولار، وذلك من خلال التركيز على تحسين الوضع الاقتصادى العالمى وإصلاح المؤسسات المالية، وكذلك مناقشة الكيفية التى يمكن بها للبلدان أن تتعاون فيما بينها على نحو أفضل فى المستقبل.

فى التمويل الاستهلاكى والتأجير التمويلى..

CIB يطرح 3 إصدارات لسندات توريق بقيمة 5.44 مليار جنيه

كتبت- منال عمر:

أعلن البنك التجارى الدولى مصر CIB طرح 3 إصدارات لسندات توريق بلغت قيمتها الإجمالية 5.438 مليار جنيه فى ختام عام 2023 لصالح شركات «وان فاينانس لخدمات التمويل الاستهلاكي» و«جى بى للتأجير التمويلى والتخصيم» و«كوربليس للتأجير التمويلي».

وبحسب بيان للبنك ، أتت الإصدارات الثلاث بضمان محافظ مالية مختلفة فى قطاعى التمويل الاستهلاكى والتأجير التمويلي.

قال عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للبنك التجارى الدولى مصر، « إن المرحلة الحالية تشهد تزايد إقبال كيانات اقتصادية متعددة على إصدار سندات التوريق مما أدى إلى انتعاش كبير فى عمليات توريق الديون خلال الفترة الراهنة».

وأضاف أن النمو المتزايد فى إصدارات سندات التوريق خلال السنوات الأخيرة يعكس تطوراً إيجابياً فى السوق المالية المصرية، حيث نجاح هذه الإصدارات جاءت فى إطار جهود البنك لدعم الاقتصاد، وتقديم حلول استثمارية مرنة تجذب المزيد من المستثمرين، وتدعم الشركات والمؤسسات فى مختلف القطاعات.

وأرجع الجنايني هذا التطور إلى جميع الأطراف المشاركة فى الإصدارات الثلاث لما قدموه من مجهودات أدت إلى نجاح إتمامها فى وقت قياسى قبيل انتهاء العام المالى 2023. وقالت منن عوض الله رئيس إدارة السندات والقروض المشتركة وأسواق الدين بالبنك التجارى الدولي- إن إتمام هذه الإصدارات والتى تم تغطيتها من قبل أكبر البنوك المصرية وصناديق الاستثمار المحلية تعد نجاح آخر بالنظر إلى التحديات الراهنة التى يشهدها السوق.

وأكدت أنه فى إطار ريادة البنك التجارى الدولى مصر فى دعم الشركات العاملة فى كافة المجالات بما فى ذلك تدعيم وتنشيط سوق الخدمات المالية غير المصرفية، وسوق السندات المصري، فقد كنا حريصين على التنسيق وإدارة هذه الإصدارات حيث تم طرح الإصدارات الثلاث كما يلي:

3.177 – مليار جنيه بضمان محافظ تأجير تمويلى محالة من شركة «كوربليس للتأجير التمويلي» بأجال 13 و37 و52 و65 شهرا، وحصلت الشرائح الأربع على تصنيف ائتمانى مميز AA+ و AA و A و Aعلى التوالى من شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتمانى وخدمة المستثمرين «ميريس».

وقام بنك CIB وشركة الأهلى فاروس وسى أى كابيتال بدور المستشار المالى ومدير الإصدار والمرتب والمنسق العام ومروج الاكتتاب.

1.645 – مليار جنيه بضمان محافظ تأجير تمويلى محالة من شركة «جى بى للتأجير التمويلى و التخصيم» بأجال 13 و37 و56 شهرا، حيث حصلت أيضا الشرائح الثلاث على تصنيف ائتمانى مميز AA+ و AA و A على التوالى من شركة ميريس.

وتولى بنك CIB والأهلى فاروس وسى أى كابيتال دور المستشار المالى ومدير الإصدار والمرتب والمنسق العام ومروج الاكتتاب. 616 – مليون جنيه بضمان محافظ تمويل استهلاكى محالة من شركة «وان فاينانس لخدمات التمويل الاستهلاكي» بأجال 13 و36 و48 شهرا، حيث نالت الشرائح الثلاث على تصنيف ائتمانى مميز AA+ و AA و A على التوالى من شركة ميريس.

وقام البنك التجارى الدولى مصر بدور المستشار المالى الحصرى ومدير الإصدار والمرتب والمنسق العام ومروج الاكتتاب.

وشاركت مجموعة من البنوك المصرية وصناديق الاستثمار فى الإصدارات المذكورة منها التجارى الدولى مصر والعربى الإفريقى الدولى والأهلى المصرى والقاهرة وقناة السويس وABC والأهلى الكويتى مصر والبركة والتجارى وفا إيجيبت، والأهلى المتحد وأبو ظبى التجارى وسى أى كابيتال والعربى الافريقى لإدارة الاستثمارات.

وقد تمكن البنك التجارى الدولى من إتمام وإدارة وضمان تغطية 20 إصدارا لسندات التوريق بقيمة إجمالية وصلت 57.5 مليار جنيه منذ بداية عام 2023 مستحوذا على ما يوازى ثلثى قيم إصدارات سندات التوريق فى السوق المصرى خلال العالم بنسبة تتعدى 63%.

انفوجراف

أقل انخفاض فى حصيلة الصادرات

انخفضت حصيلة الصادرات المصرية خلال الربع الثالث من ٢٠٢٣ إلى أقل وتيرة لها رغم تراجع قيمة الجنيه مقابل الدولار بأكثر من ٦٠٪ من قيمته وفق بيانات تقرير ميزان المدفوعات.

ويعرض الأنفو جراف تطور حصيلة الصادرات فى ٢١ شهرا من بدء الحرب الروسية الأوكرانية.

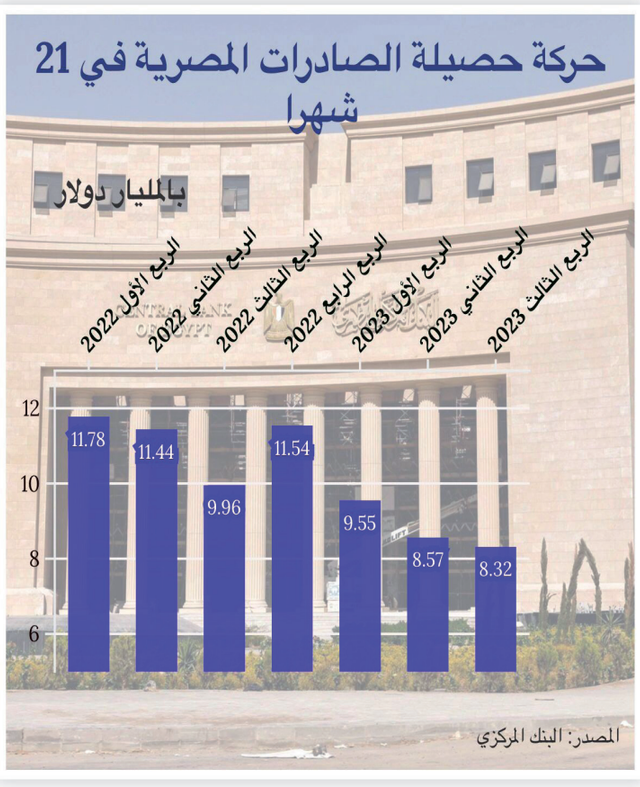

اعداد- منال عمر

كيف تجذب الحكومة 100 مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة فى 6 سنوات؟

كتبت- منال عمر:

تستهدف الحكومة المصرية جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة تقارب 100 مليار دولار خلال 6 سنوات قادمة 2024-2030 من خلال مضاعفة نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلى الإجمالي.

بحسب ما جاء فى وثيقة صادرة من مجلس الوزراء بشأن «ملامحَ التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصرى خلال الفترة -2024 2030» والمقرر عرضهاَ على الحوار المجتمعىَ قبل العمل بها.

وتسعى مصر إلى رفع معدل لاستثمارات الخاصة إلى مستويات تتراوح ما بين 60% إلى 65% من إجمالى الاستثمارات عبر تبنى كافة السياسات اللازمة لتهيئة مناخ استثمارى وبيئة أعمال جاذبة للمستثمرين وفق رؤية استراتيجية وطنية للاستثمار فى مصر تركز على المجالات ذات الأولوية.

– تخطط مصر لتحقيق نمو مطرد لحجم الاستثمارات العامة بما لا يقل عن 10% وفق نهج انتقائى يركز على اختيار المشروعات الاستثمارية الداعمة للنمو الاقتصادى والموفرة للمزيد من فرص العمل.

– تعتزم مصر، وفق الوثيقة، إطلاق خريطة استثمارية شاملة وديناميكية تستند إلى نظم المعلومات الجغرافية، وتعرض كافة الفرص الاستثمارية على مستوى الجمهورية فى صورة مشروعات قابلة للتمويل.

وكذلك العمل على تأسيس وكالة قومية للترويج للاستثمار فى مصر وتكثيف التعاون مع شركات وبنوك الاستثمار الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

– تستهدف مصر تأسيس صندوق صانع سوق فى البورصة المصرية بقيمة 20 إلى 30 مليار جنيه يشارك فيه عدد من المؤسسات العامة كالأوقاف والبريد والتأمينات الاجتماعية والبنوك وشركات التأمين الحكومية، والاعتماد على الصناعات الكبيرة، وجذب شركة صناعية واحدة سنويًا من الشركات المدرجة فى Fortune500 بقيمة مليار دولار من خلال التعاقد مع استشارى دولى متخصص، بحسب الوثيقة.

– مواصلة جهود تخضير الخطة الاستثمارية ما بعد COP27 من خلالزيادة نسبة الاستثمارات الخضراء من إجمالى الاستثمارات العامة من 50% من إجمالى الاستثمارات فى بداية الفترة إلى ما لا يقل عن 75% فى نهايتها.

– مواصلة جهاز التمثيل التجارى فى تفعيل الشراكات الاستثمارية الدولية لتأسيس 50 مشروعا استثماريا كبير للعمل فى مصر، بقيمة تقديرية تبلغ نحو 29.1 مليار دولار.

– مواصلة جهود تبسيط بيئة الأعمال فى مصر وخفض كلفة الوقت الازم لتأسيس المشروعات من خلال التوسع فى منح الرخصة الذهبية وإنشاء الشركات عبر المنصة الإلكترونية لتأسيس الشركات.

– حل مشكلات المستثمرين فى وقت لا يتجاوز خمسة أيام عمل

بحلول عام 2030..

6 مصادر لمضاعفة تدفقات مصر الدولارية إلى 300 مليار دولار

تتبنى مصر خلال فترة 6 سنوات القادمة 2024-2030 تنفيذ برنامج قومى يستهدف تكثيف الجهود لدعم وتعزيز المتحصلات من النقد الأجنبى بعائدات مستهدفة بنحو 300 مليار دولار بما يمثل قرابة 3 أضعاف المستويات الحالية المحققة من النقد الأجنبى بهدف تعزيز مرونة وصلابة الاقتصاد المصرى فى مواجهة الأزمات.

بحسب ما جاء فى وثيقة صادرة من مجلس الوزراء بشأن «ملامحَ التوجهات الاستراتيجية للاقتصادِ المصرى خلال الفترة -2024 2030» وَالمقرر عرضها على الحوَار المجتمعى قبل العملَ بها.

وحددت الوثيقة 6 مصادر رسمية لتنمية مصادر النقد الأجنبى خلال فترة 2024-2030 وهي:

– رفع معدل نمو قيمة الصادرات المصرية من نحو 16% متوسط فترة (2017- 2022) إلى ما لا يقل عن 20% سنويا خلال 6 سنوات القادمة بما يمكن الاقتصاد المصرى من بلوغ مستهدف تصديرى بحدود 145 مليار دولار فى 2030.

وسيأتى ذلك من خلال إقامة 10 مناطق تصديرية متخصصة فى عدد من المحافظات المصرية المستهدفة، وتطوير 10 عناقيد صناعية تصديرية تتسم بقوة الروابط الأمامية والخلفية، وكذلك استهداف 10 أسواق تصديرية واعدة لزيادة مستويات نفاذ السلع المصرية إليها.

– رفع معدل نمو عائدات السياحة بنسبة 20% سنويا لتصل إلى 45 مليار دولار فى 2030.

– نمو تحويلات العاملين بالخارج بنسبة 10% سنويا لبلوغ مستهدف 53 مليار دولار 2030.

ولتحقيق هذا الهدف، وفق الوثيقة، سيتم تبنى سياسات لفتح أسواق جديدة لنحو مليون مصرى فى المجالات الأكثر طلبًا فى سوق العمل، ومن بينها الذكاء الاصطناعى وخدمات تكنولوجيا المعلومات والتمريض والتكنولوجيا الحيوية وغيرها من التخصصات، وخاصةً فى ضوء التقديرات التى تفيد بوجود نقص كبيرة فى عرض العمل فى كل من دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية.

– زيادة معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتضمن الاستثمار فى العقار بنسبة 10% سنويا لتصل إلى نحو 19 مليار دولار فى 2030.

– رفع معدل نمو عائدات قناة السويس متضمنة عائدات تنشيط قطاع الخدمات البحرية بقيمة 4 مليارات دولار إلى نحو 10% سنويا لتبلغ مستهدف بقيمة 26 مليار دولار فى 2030.

– رفع معدل نمو صادرات خدمات التعهيد بنسبة 10% سنويا لتباغ مستهدف بقيمة 13 مليار دولار فى 2030.

وتسببت الحرب الروسية فى مواجهة مصر قصورا من النقد الأجنبى بعد خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة (الاستثمار فى أدوات الدين الحكومية) بنحو 22 مليار دولار خلال النصف الأول من 2022.

انفوجراف

تعويض خسائر احتياطى النقد الأجنبى

قلل الاحتياطى النقدى الأجنبى لمصر خسائره بنهاية عام ٢٠٢٣ ليرتفع بنحو مليارى دولار مقارنة بتراجع بنحو ٧,٨٥ مليار دولار فى الشهور الأول من الحرب الروسية الأوكرانية من الحرب الروسية الأوكرانية بحسب بيانات البنك المركزي.

وسجل احتياطى النقد الأجنبى لمصر ٣٥,٢٢ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ مقارنة بنحو ٣٤ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

ويعرض الأنفوجراف تطور رصيد احتياطى النقد الأجنبى فى البنوك من بدء الحرب الروسية الأوكرانية بنهاية ٢٠٢٣.

اعداد- منال عمر

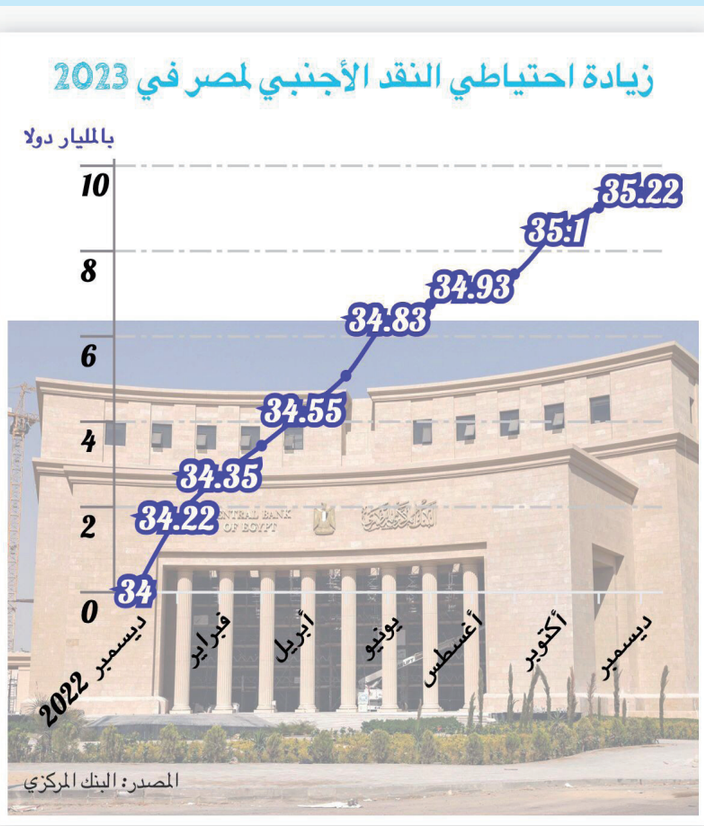

حسابات وقروض..

«أبو ظبى الأول مصر» يطلق «برنامج معًا» لذوى الهمم

أعلن بنك أبوظبى الأول مصر، إطلاق برنامج «معًا» للتوسع فى تقديم الخدمات البنكية لذوى الهمم، تماشيًا مع رؤية مصر 2030 ودعمًا لجهود تحقيق الشمول المالى والحرص على تقديم الخدمات البنكية لجميع الفئات.

وبحسب بيان للبنك، يمثل برنامج «معًا» خطوة على طريق جهود البنك لتوفير خدماته لكل فئات المجتمع المصري، وبالأخص ذوى الهمم، حيثما يوفر البنك إمكانية فتح حسابات توفير وتقديم قروض لذوى الهمم بعائد خاص.

ويتوسع بنك أبوظبى الأول مصر فى خدماته البنكية فى جميع فروعه ومن خلال كافة ماكينات الصراف الآلى الخاصة به، وحتى منصاته الرقمية، بما يلبى احتياجات جميع عملائه، لاسيما من ذوى الهمم.

ويعتزم بنك أبوظبى الأول مصر تفعيل خدمة الزيارات المنزلية لذوى الهمم لمساعدتهم دون حاجتهم لزيارة الفروع، كما يوفر البنك كافة المستندات والإشعارات المصرفية لعملائه المكفوفين بطريقة برايل لضمان الشفافية، ومساعدتهم على القيام بجميع الإجراءات والاطلاع على المستندات والعقود بأنفسهم، بحسب بيان البنك.

وأضاف البيان أنه تم تدريب العديد من موظفى البنك على التواصل الفعال مع العملاء من ذوى الهمم، ويشمل ذلك مساعدة العملاء المكفوفين فى ملء الاستمارات والنماذج الخاصة من خلال اثنين من موظفى البنك، علاوة على استخدام لغة الإشارة لتمكين ذوى الإعاقة السمعية من التواصل المباشر مع موظف البنك دون الحاجة لمترجم.

ويقوم البنك أيضًا بتوفير خدمة الرسائل القصيرة (SMS) لعملائه من ذوى الهمم دون تحميلهم أى مصاريف أو عمولات إضافية، فضلًا عن توفير إمكانية التواصل كتابيًا مع موظفى خدمة العملاء من خلال البريد الإلكترونى للبنك.

قال محمد عباس فايد، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب ببنك أبوظبى الأول مصر، «ترتكز استراتيجية البنك على تقديم تجربة بنكية شاملة، تتبنى أعلى المعايير العالمية، حيث نعمل باستمرار على تطوير منتجاتنا وخدماتنا لاستقطاب مختلف فئات المجتمع المصرى وتقديم كافة ما يلزمهم».

ويلتزم البنك بدعم وتمكين ذوى الهمم لتسهيل وصولهم بشكل متكافئ وعادل لكافة المنتجات والخدمات المالية عالية الجودة بصفتهم جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المصري، وذلك لتحقيق الشمول المالى وتماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة بهدف خلق مجتمع أكثر شمولًا للجميع، وفق ما قاله فايد.

1.3 مليار جنيه من «أبو ظبى الإسلامى للتمويل» لصالح «مجموعة الحاذق»

كتبت- منال عمر:

أعلنت شركة أبوظبى الإسلامى للتمويل «ADI Finance»، ذراع مصرف أبو ظبى الإسلامى مصر للتأجير التمويلي، عن مشاركتها لتمويل عقد تأجير تمويلى بإجمالى قيمة إيجارية تبلغ ١,٣ مليار جنيه، لصالح شركتى «ليك فيو للتنمية العمرانية»، و«أبناء الحاذق للتطوير العقارى والسياحي»، من مجموعة شركات الحاذق.

وقال بيان للبنك ، إن مشاركة شركة أبو ظبى الإسلامى فى هذا التمويل يأتى ضمن تحالف يضم شركات التأجير التمويلي، بهدف مساعدة الشركتين على تمويل توسعاتهما الرأس مالية وتلبية احتياجاتهما التمويلية، عن طريق منتجات تمويلية غير بنكية، لصالح مجموعة شركات الحاذق.

ويقود التحالف شركة «يو إى فاينانس»، إحدى شركات مجموعة «آرابيا إنفستمنتس هولدنج»، فيما يضم التحالف بجوار شركة أبوظبى الإسلامى للتمويل شركة «أور للتأجير التمويلي»، وشركة التوفيق للتأجير التمويلى وشركة «كايرو» للتأجير التمويلي، وفق البيان.

وقال محمد أميري، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة أبو ظبى الإسلامى للتمويل ADI Finance، إنه من خلال هذا التحالف سيتم إتاحة الفرصة لمجموعة الحاذق، إحدى أكبر الشركات العقارية، للانطلاق والتوسع فى مجال التطوير العقارى خلال الفترة المقبلة، وضمان أفضل المعايير داخل مشاريعها، تلبية لاحتياجات العملاء وتقديم منتجات وخدمات عالية الجودة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وأوضح أميري، أن هذا التحالف الخماسى يؤكد أهمية التعاون بين الشركات الكبرى فى مجال التأجير التمويلى لتوفير الحلول المالية فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وهو ما ينعكس فى النهاية على نمو الاقتصاد المصري.

وقال خالد سامي، رئيس قطاع تطوير الأعمال بشركة أبو ظبى الإسلامى للتمويل إن النتائج المتوقعة من هذا التحالف تصب فى تعزيز دور ومساهمات مجموعة شركات الحاذق فى تحقيق نهضة غير مسبوقة فى سوق العقار المصري.

كيف يتم إنقاذها من السوق السوداء؟

رونشتة إعادة ضخ «تحويلات الخارج» إلى «شرايين الاقتصاد»

مطالب بالتحرك السريع لتوحيد سوق الصرف وجذب المدخرات للبنوك المصرية

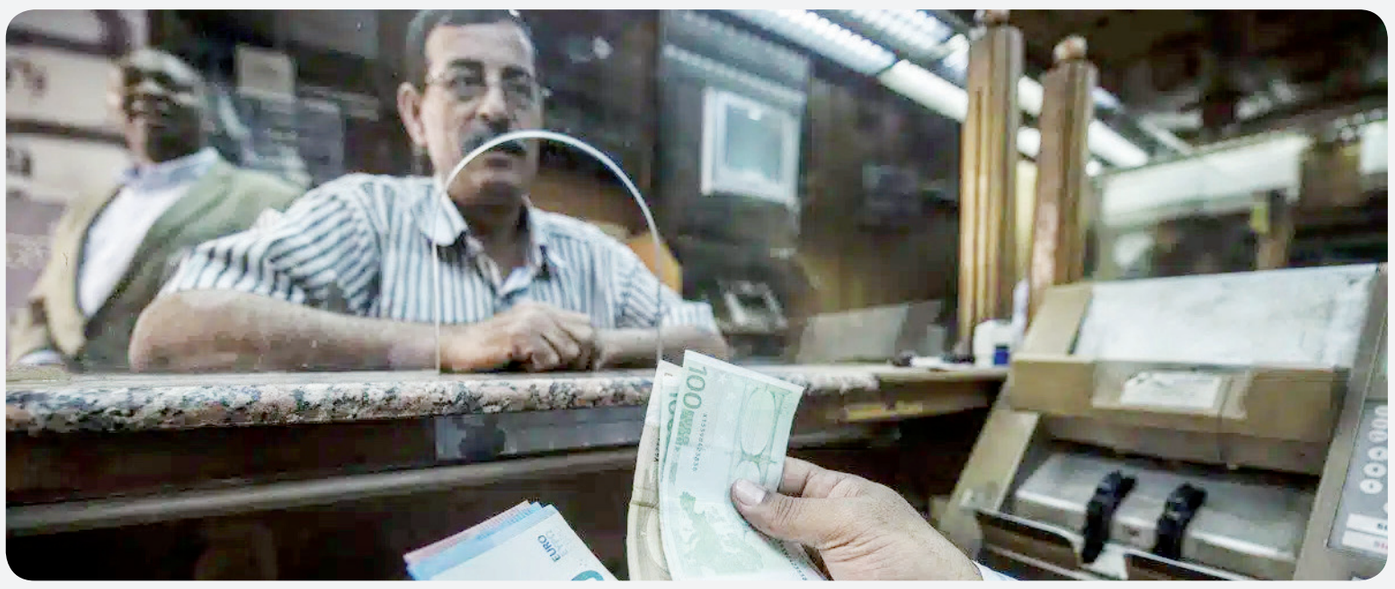

كتبت- منال عمر:

قال مصرفيون ومحللون إن السوق الموازى فى مصر (السوق السوداء للمضاربة على العملة الأجنبية) تسببت فى تراجع حصيلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج- التى تعد من أهم المصادر الخمسة الرسمية للنقد الأجنبي- بعد أن استقطب جزءا منها خارج القطاع المصرفى المصرى بما يستدعى التحرك سريعا لتوحيد سوق صرف مع استخدام أدوات أخرى لعودتها مجدد داخل البنوك المصرية وشرايين الاقتصاد المصري.

وتراجعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٢٩,٩٪ خلال الربع الأول من العام المالى الجاري- يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٣- على أساس سنوى لتقتصرعلى نحو ٤,٥ مليار دولار، وفق ما جاء فى تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالى (٢٠٢٣-٢٠٢٤) الصادر من البنك المركزى فى شهر يناير الجاري،-يبدأ العام المالى فى مصر فى أول يوليو.

وبحسب مراقبون، يتداول الدولار فى السوق الموازى عند ٥٣ و٥٤ جنيها لكل دولار مقابل سعره الرسمى فى البنوك المصرية قرب ٣١ جنيها حتى نهاية تعاملات الأسبوع بفارق ٢٣ جنيها بين السعرين بسبب استمرار أزمة قصور النقد الأجنبي.

وخلال آخر عامين تواجه مصر ضغوطا من نقص النقد الأجنبى وتراكم قوائم الانتظار من الاعتمادات المستندية بالقطاع المصرفى بعد خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة بنحو ٢٢ مليار دولار خلال النصف الأول من ٢٠٢٢ بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية.

ورغم لجوء مصر إلى خفض قيمة الجنيه بأكثر من ٦٠٪ من قيمته مقابل الدولار على ٣ موجات بداية من مارس ٢٠٢٢ حتى مارس ٢٠٢٣- وهو سعر ثابت عليه حتى كتابة هذا التقرير- إلا أنها لا تزال تواجه تراجعا فى بعض مصادرها الرسمية من النقد الأجنبى وزيادة ضغوط تمويل خدمة الدين الخارجي- أقساط وفوائد القروض.

هيمنة السوق السوداء

قال هانى جنينة كبير الاقتصاديين ومحللى استراتيجيات الاستثمار فى شركة «كايرو كابيتال» لتداول الأوراق، إن السوق السوداء استقطبت جزءا كبيرا من حصيلة تحويلات المصريين بالخارج بسبب فارق السعر بين السوق الموازى والرسمي، وهى أزمة مستمرة بشكل شهرى منذ بداية العام الماضي.

واتفق الخبير المصرفى محمد عبد العال، ونائب رئيس بنك مصر سابقا سهر الدماطي، مع رأى هانى جنينة فى أن اختراق السوق السوداء لحوالات المصريين العاملين بالخارج يمثل السبب الوحيد وراء تراجعها.

وبحسب عبد العال، تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج يعد أحد أهم خسائر وجود سوق سوداء وسعرين لتداول النقد الدولار.

مستهدفات حكومية لتنمية تحويلات المصريين بالخارج

تطلع الحكومة المصرية لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ١٠٪ سنوياً، لبلوغ مستهدف ٥٣ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠ وهو العام السادس من الولاية الرئاسية الجديدة، بحسب ما جاء فى وثيقة حديثة صادرة من مجلس الوزراء بعنوان: «أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصرى للفترة الرئاسية الجديدة ٢٠٢٤-٢٠٣٠» والتى سيتم طرحها للحوار المجتمعى قبل بدء تنفيذها.

وللوصول لهذا المستهدف، بحسب ما جاء فى الوثيقة، ستتبنّى الحكومة سياسات تتيح فتح أسواق عمل خارجية جديدة لنحو مليون مصرى فى مجالاتٍ يتزايد الطلب عليها، من ضمنها الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والتمريض، وذلك فى ضوء تقديراتٍ تفيد بوجود فجوة بنحو ١٠٠ مليون فرصة عمل فى دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأميركية حتى ٢٠٤٠.

كما ستعمل الحكومة على تعزيز تحويلات المصريين العاملين بالخارج من خلال طرح صندوق استثمارى برأس مال مليار دولار بوحدات قابلة للاكتتاب من قبل المصريين العاملين بالخارج للاستثمار فى محفظة من الأصول المملوكة للدولة عالية الجاذبية والعائد، فى ضوء استراتيجية تعظيم مواردها من النقد الأجنبي.

كما تستهدف تأسيس شركة لاستثمار مدخرات المصريين العاملين بالخارج برأس مال مليار دولار، للاستثمار فى عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية وفق المستهدفات القومية.

كما تخطط الحكومة المصرية لإطلاق مبادرة لتصدير العقار- تأجير وتملك الوحدات السكنية- بالنقد الأجنبى للمستثمرين الأجانب والمصريين العاملين بالخارج بعائدات متوقعة ما بين ٢ إلى ٣ مليارات دولار وسيحصل المستفيدين الأجانب فى المقابل على إقامة لمدة ٥ سنوات (Green card).

وزيادة حصيلة تحويلات المصريين العاملين بالخارج تأتى ضمن موارد نقد أجنبى مستهدف جمعها تتجاوز ٣٠٠ مليار دولار من السياحة والصادرات وقناة السويس والاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة ٢٠٢٤-٢٠٢٣، بحسب الوثيقة الصادرة من مجلس الوزراء.

توحيد سعر الصرف وأسعار فائدة مغرية

«الحل الوحيد لعودة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج داخل شرايين الاقتصاد المصرى يتمثل فى توحيد سعر الصرف مع ضمان أو سهولة دخول وخروج تدفقات النقد الأجنبى للمصريين أسوة بما يحدث مع المستثمرين الأجانب بهدف القضاء على بعض المخاوف لدى المصريين بالخارج فى حدوث تعطيل أو عدم تشجيع على توفير النقد الأجنبى بالشكل المطلوب»، وفق ما قاله جنينة.

كان جولدمان ساكس إنترناشيونال حذر فى تقرير صادر له فى أبريل ٢٠٢٣، من عواقب استمرار السوق الموازية لتداول النقد الأجنبى على استدامة الاقتصاد المصرى بسبب الإصرار على عدم الانتقال لسعر صرف مرن للجنيه أمام باقى العملات الأجنبية، منها تحويل تدفقات العملات الأجنبية بعيدًا عن السوق الرسمية إلى السوق الموازى بما يشمل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، الذين يمثلون حوالى ثلث تدفقات الحساب الجاري.

وقالت سهر الدماطي، إن جذب تحويلات المصريين للقنوات الشرعية لن يحدث دون الوصول إلى سعر واحد للعملة، وهو السيناريو الذى حدث قبل تحرير سعر الصرف ٢٠١٦- أول برنامج إصلاح اقتصادى شهد تحول مصر لسياسة سعر صرف حر.

وأشارت أن الدولة المصرية بدأت محاولات لتخفيف الضغط على الدولار مثل اتفاقيات مبادلة العملة مع الإمارات والصين والانضمام إلى تجمع بريكس، يتزامن ذلك مع إتجاه الفيدرالى الأمريكى إلى خفض الفائدة، وبالتالى عودة أموال المستثمرين للأسواق الناشئة ومنها السوق المصري.

٤٠ و٤٥ جنيها السعر العادل للدولار فى ٢٠٢٤

وتوقع كبير الاقتصاديين ومحللى استراتيجيات الاستثمار فى شركة «كايرو كابيتال» لتداول الأوراق، انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار بين ٤٠ إلى ٤٥ جنيها خلال العام الجارى ٢٠٢٤ الذى يعد السعر العادل والمناسب للغاية وذلك فى حال تزامن هذا الخفض مع استخدام آليات أخرى فى نفس الوقت تتمثل فى رفع سعر الفائدة وتقليل المعروض النقدى بقوة وهو ما يساهم فى القضاء على السوق السوداء وتوحيد سعر الصرف.

فرفع سعر الفائدة بنسبة ٣٪ ليست كافية فى الوقت الحالى لكن زيادتها بنسبة ٥٪ دفعة واحدة على الجنيه بشكل صادم للسوق سيتيح عائد حقيقى يعوض العملاء عن ارتفاع معدل التضخم حيث سعر الفائدة يمثل انعكاسا لفوارق التضخم، وفق ما قاله جنينة.

وتابع أن ذلك سيأتى مع طرح بنوك شهادات بأسعار فائدة تصل إلى ٣٠٪ و٣٢٪ مقابل تحويل المصريين العاملين بالخارج الدولار إلى حسابه بالجنيه لكن بشرط أن يتأكد المواطن أن الدولار تحت سيطرة البنوك المصرية، فكل هذه الأدوات تساعد على القضاء على السوق السوداء خلال النصف الثانى من العام الجاري، وفق ما قاله هانى جنينة.

كان البنك المركزى المصرى رفع سعر الفائدة بنسبة ١١٪ خلال آخر عامين على ٦ مرات منهم ٨٪ على ٤ مرات فى ٢٠٢٢ و٣٪ على مرتين فى ٢٠٢٣ ليصل مستوى الفائدة إلى سعر قياسى ١٩,٢٥٪ للإيداع و٢٠,٢٥٪ للإقراض.

وطرح بنكا الأهلى ومصر شهادة ادخار أجل سنة بسعرى فائدة سنوى ٢٣,٥٪ للعائد الشهري، و٢٧٪ للعائد نهاية أجلها بداية من يوم الجمعة تزامنا مع بدء استحقاقات نظيرتها ذات العائد السنوى ٢٢,٥٪ و٢٥٪.

والسيطرة على المعروض النقدي، بحسب ما قاله جنينة، يتمثل فى تقليل وتيرة الإقراض والإنفاق الحكومى ورفع سعر الفائدة فكل هذه الأدوات ستساهم فى برنامج الإصلاح الاقتصادى وتوحيد سعر الصرف والانتهاء من السوق الموازي.

وقال محمد عبد العال الخبير المصرفى، إن استقطاب تحويلات المصريين العاملين بالخارج داخل البنوك المصرية يستلزم توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء.

ورجح وصول سعر الدولار رسميا إلى ٣٨ و٤٠ جنيها خلال العام الجارى فى البنوك بشرط توافر حصيلة من النقد الأجنبى فى يد البنك المركزى المصرى بنحو ٥ أو ٨ مليارات دولار لتخفيف الضغوط على الجنيه.

انفوجراف

أكبر هبوط لتحويلات المصريين بالخارج خلال ١٢ شهرًا

سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج أقل وتيرة لها فى الربع الثالث خلال ٢٠٢٣ لأول مرة من ٢١ شهرا وفق ما أظهرته بيانات البنك المركزى فى تقرير ميزان المدفوعات.

وتعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج من أهم موارد النقد الأجنبى لمصر بجانب السياحة وقناة السويس والصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعرض الأنفوجراف تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى ٢١ شهرا من بدء الحرب الروسية الأوكرانية.

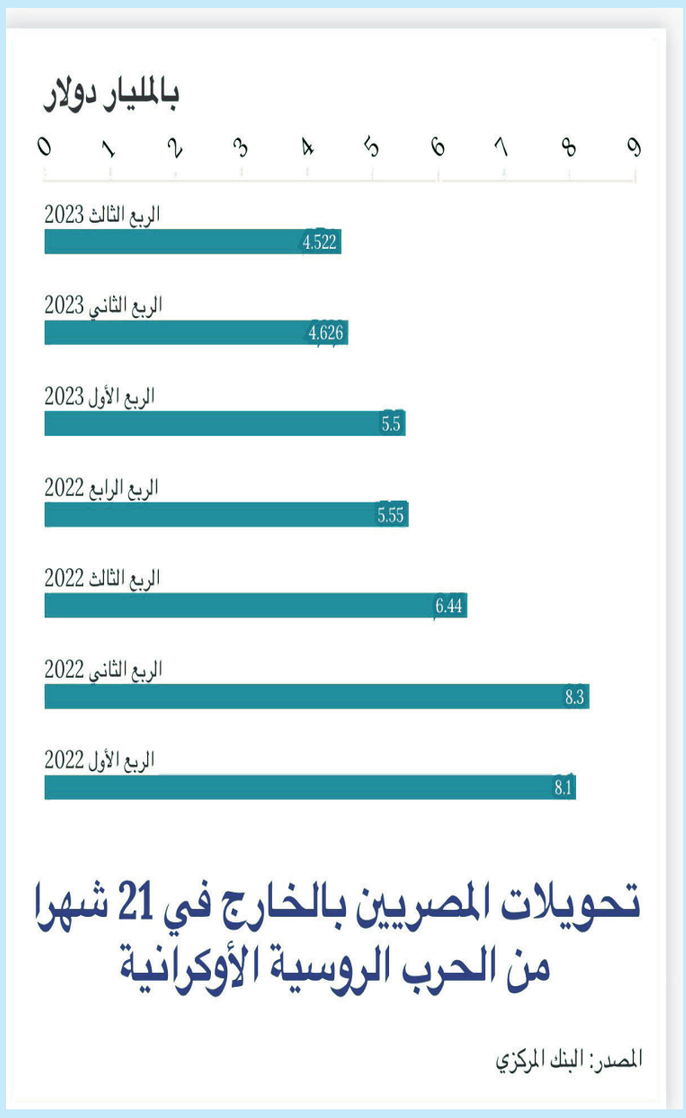

اعداد- منال عمر

تحديد الأفضل للاستثمار بعد وصول الفوائد إلى ٢٧٪ ..

من سيربح «فلوس المصريين».. الذهب أم الشهادات؟

كتبت: سها يحيى

بعد طرح بنكا الأهلى ومصر شهادات ادخار بعائد سنوى يبلغ ٢٣,٥٪ يُصرف شهريًا، و٢٧٪ يُصرف سنويًا، زادت التساؤلات بين المواطنين بشأن الاستثمار الأنسب لأموالهم والأكثر ربحًا، خاصة مع الارتفاعات الكبيرة التى تشهدها أسعار الذهب.

وفى هذا الإطار، قال الدكتور رشاد عبده، الخبير الاقتصادى ورئيس المنتدى المصرى للدراسات الاقتصادية، إن الاستثمار يتوقف على نوع المستثمر، فهناك أنواع للمستثمرين؛ مستثمر متحفظ يريد الأمان ولا يريد المخاطرة حتى إن كانت الأرباح كبيرة وتصل إلى ٨٠٪، وهذا المستثمر يفضل وضع أمواله شهادات فى البنوك والحصول على مبلغ كل شهر، وهناك المستثمر المغامر الذى يحب المخاطرة، ويريد أرباح كبيرة حتى إن كانت هناك مخاطرة كبيرة قد تؤدى إلى ضياع كل نقوده فى سبيل المكسب، وهذا المستثمر يفضل الاستثمار فى البورصة وأسهم المضاربة أو الذهب، والمستثمر الثالث هو المتوازن أو العاقل الذى لا يمانع فى وجود نسبة صغيرة من المخاطرة مقابل تحقيق أرباح جيدة، وهذا يفضل وضع أمواله فى البنك والحصول على عائد كبير ثابت كشهادات الـ٢٣,٥ و٢٧٪.

وأضاف «رشاد»، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أن شهادات البنوك هى الأكثر أمانًا ولا تحتوى على أى مخاطرة لذلك يلجأ إليها الكثيرون، ففى خمسة أيام من الإعلان عن الشهادات بلغت حصيلة بيع شهادات ٢٧٪ ببنكى الأهلى ومصر ٥٠ مليار جنيه، وبنهاية الشهر ستصل إلى أكثر من ذلك بكثير، على الرغم من أن مكسب الشهادات ليس بالكبير، وقد تنقص الأموال مع نهاية العام فى ظل وجود التضخم الذى يعمل على تآكل نسبة كبيرة من النقود، متابعًا: «يعنى لو حد استثمر ١٠٠ جنيه فى الشهادات وخد نسبة ٢٣.٥٪ فى نهاية العام هتكون ٥١٢٣. فى حين أن التضخم طبقًا للجهاز المركزى وصل لـ٣٥٪، وعند جمع ١٠٠و٢٣,٥ وطرح ٣٥ هيتضح أن فلوس الشخص نقصت ١١,٥».

وواصل أن الشهادات على عكس الذهب، الذى زاد بشكل كبير على مدار العام الماضي، ففى بداية العام الماضى كان سعر الذهب عيار ٢١ قد سجل ١٦٥٠ جنيه وبنهاية العام تجاوز ٣٠٠٠ جنيه، أى أن الزيادة بنسبة من ٨٠ إلى ٩٠٪، فما الأفضل مكسب ٨٠ أو ٩٠٪ أم خسارة ١١,٥٪، فنظريًا الذهب أفضل من الشهادات وعلى الرغم من ذلك إلا أن عدد كبير من المواطنين يفضل شهادات البنوك عن الذهب لأن المستثمر يريد الأمان.

فى حين قال بلال شعيب، الخبير الاقتصادى ومدير مركز رؤية للدراسات الاقتصادية، إن هناك عدة عوامل تحدد قرار الاستثمار وهي؛ سن المدخر، فإن كان الشخص كبيرًا فى السن ومعه مبلغ نهاية الخدمة من الأفضل له وضع أمواله فى البنك، وخبرات المدخر، هل من الممكن أن يقوم بعمل مشروع صغير خاصة مع اهتمام الدولة بالمشروعات متناهية الصغر، والحاجة إلى الأموال الشهرية، ففى حالة إن كان الشخص كبير فى السن وحصل على مبلغ نهاية الخدمة يكون فى حاجة إلى عائد دورى بديل للراتب، وبالتالى فأن الشهادات البنكية الجديدة مفيدة لكبار السن الذين يحتاجون إلى عائد شهري.

وأوضح «شعيب»، خلال تصريحات لـ«البورصجية»، أن هناك بدائل أخرى للاستثمار مثل أذون الخزانة، التى تعد بديل نقدى جيد، لافتًا إلى أن وزارة المالية تطرح أذون خزانة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال أدوات الدين المحلية، مشيرًا إلى أنه خلال هذا الأسبوع ستطرح الوزارة أذون خزانة تتجاوز حاجز ٣٠٪، وهى أفضل لأن العائد يكون مقدمًا بعد خصم جزء من نسبة الـ٣٠٪ لتكون ٢٧,٥ أو ٢٨٪.

أما عن الاستثمار فى الذهب، فقال إن الاستثمار فى الذهب يكون طويل الأجل وليس قصير الأجل، فلا يمكن شراء الذهب هذا الشهر لبيعه الشهر المقبل، لافتًا إلى أن سعر الذهب يتأثر بعاملين هامين؛ الأول بورصة الذهب والمعادن النفيسة فى الخارج، والثانى هو سعر الصرف وتقلبات سعر الصرف فى مصر بشكل كبير خاصة مع زيادة حجم السوق غير الرسمي.

وتابع: «لو هتشترى الذهب النهارده لغرض ادخار لمدة تزيد عن سنتين هيكون بديل جيد، مع العلم أنه عند المقارنة بين الذهب والأوعية الإدخارية أو أذون الخزانة هتجيب عائد نقدى سريع، غير الذهب اللى بشتريه واستنى عليه شويه».

وأكد أن العقارات هى الحصان الرابح فى بدائل الاستثمار دائمًا لعدة أسباب وهي؛ أن المطورين العقاريين لم يستطعوا تمرير الزيادة السعرية كاملة على المستهلك النهائى لارتباطهم بتعاقدات قديمة، وبالتالى فهم يحتاجوا إلى أموال من بيع الوحدات، فيلجأوا إلى التضحية بالربحية مقابل توافر السيولة للانتهاء من المشاريع الخاصة بهم وتسليمها فى الوقت المناسب حتى لا يسقطوا تحت طائلة القانون ويقع عليهم عقوبات، والسبب الثانى هو أن المستثمر يقوم بدفع ٣٠ أو ٤٠٪ مقدم ثمن العقار، ويقوم بتقسيط باقى سعر الوحدة على فترة زمنية، وبالتالى فهو لم يقم بعمل ادخار للمقابل المادى فقط ولكن بالوحدة نفسها، والعائد على الاستثمار يأتى على إجمالى الوحدة فى حالة حدوث تضخمات أو تقلبات صرف وليس على المبلغ فقط مثل الذهب، متوقعًا أن تحدث قفزات كبيرة فى أسعار العقارات مع منتصف العام الجاري.

وأشار إلى أن الأفضل للاستثمار هو عمل مشروع صغير بنسبة من أموال المستثمر تتراوح من ١٠ إلى ٢٠٪ ووضع الجزء الآخر فى البنك، وبالتالى سيكون له عائد من مشروعه ومن البنك، وذلك وفقًا للقاعدة الاقتصادية الأشهر وهى «عدم وضع كل البيض فى سلة واحدة».

«البورصجية» ترصد مؤشر الطلب على السوق العقارى خلال 2023

كتبت – صفاء أرناؤوط:

مع تراجع قيمة الجنيه وارتفاع قيمة العملة الصعبة، شهدت أسعار العديد من السلع والمنتجات المحلية فى مصر ارتفاعًا كبيرًا بعد تأثرها بالظروف الاقتصادية العالمية، ويعد المنتج العقارى المصرى واحدًا من المنتجات التى تأثرت بشكل كبير خلال العام الماضى ٢٠٢٣، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام بنسبة وصلت إلى ١٠٠٪، وبالتالى رفعت الشركات العقارية أسعارها بنسب وصلت إلى ١٠٠ و١٥٠٪، وذلك فى ظل تحوطها لمواجهة ارتفاع أسعار الخامات، وترصد البورصجية مؤشر السوق العقارى فى مصر وحجم الطلب والإقبال على الشراء خلال العام الماضى ٢٠٢٣.

نتيجة الارتفاعات المتتالية والكبيرة فى أسعار الخامات والمشروعات العقارية فإن السوق العقارى فى مصر شهد استقرارًا خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من العام الماضى ٢٠٢٣، كما استقر الطلب أيضًا ليسجل ارتفاعًا طفيفًا بنسبة ١٪ فقط .

وفى شهرأكتوبر، سجل الطلب العقارى ارتفاعًا كبيرًا بنسبة ٨٪ ليسجل ارتفاعًا بقيمة ٤٣٠٠ نقطة، وشهدت عمليات شراء العقار خلال شهر أكتوبر بالتقسيط وذلك بغرض حفظ القيمة بالعقار.

وعاد الطلب على العقار ليشهد ارتفاعًا كبيرًا خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٣ ليسجل حوالى ٤٠٠٠ نقطة مقارنة بشهر أغسطس، ويرجع خبراءُ العقارات ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية واتجاه العديد من العملاءُ لحفظ مدخراتهم فى الأصول العقارية بدلًا من الاحتفاظ بها كعملة منخفضة القيمة.

وفى شهر أغسطس، شهدت الأسعار ارتفعًا بنسبة كبيرة تزامنًا مع الانخفاض الكبير الذى شهده الجنيه المصرى مقابل الدولار، إلا أن الطلب استمر فى تزايد مستمر بنسبة نمو بلغت حوالى ٨٪ وذلك مقارنة بشهر يوليو.

وفى يوليو ٢٠٢٣، استمر الطلب على العقار باعتبار أن شهور الصيف تعد موسمًا للمصريين بالخارج لشراء العقار، ووصل حجم الطلب على العقار ٧٪ كما سجل الارتفاع النصف سنوى للطلب على العقار حوالى ٣٤٪ مقارنة بنقس الفترة من بعام ٢٠٢٢ .

وبالرغم من استمرار الطلب على الشراء خلال شهور الصيف من قبل المغتربين بالخارج إلا أن شهر ابريل ومايو ويونيو شهدوا استقرارًا واضحًا وحدث تراجع طفيف بنسبة وصلت إلى ١٪ وذلك بالتزامن مع الأجازات التى شهدتها هذه الفترة من العام.

وفى شهر مارس، سجل الطلب على العقار تراجعًا ملحوظًا وذلك تزامنًا مع دخول شهر رمضان وذلك بنسبة ٣٪ وهو أكبر نسبة تراجع شهدها السوق العقارى المصرى طوال العام، وسجل الطلب على العقار استقرارًا خلال شهرى يناير وفبراير من العام الماضى ٢٠٢٣.

ضم الحديد والأسمنت للسلع الاستراتيجية مطلب عقارى

قال المهندس داكر عبد اللاه عضو لجنة التطوير العقارى والمقاولات بجمعية رجال الأعمال المصريين وعضو شعبة الاستثمار العقارى باتحاد الغرف التجارية أن قرار رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى بشأن اعتبار ٧ سلع غذائية من المنتجات الاستراتيجية طبقا للمادة (٨) من قانون حماية المستهلك رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ و التى تحظر حبس تلك السلع والمنتجات عن التداول سواء من خلال إخفائها، أو عدم طرحها للبيع، أو الامتناع عن بيعها أو بأى صورة أخرى، وذلك لمدة ستة أشهر جاء فى توقيت مهم للحد من انفلات الأسعار فى بعض السلع بدون مبرر والمغالاة من قبل بعض ضعاف النفوس.

واقترح داكر عبد اللاه التوسع فى قرار الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء بضم سلع أخرى الى قرار اعتبار بعض السلع استراتيجية طبقا لقانون جهاز حماية المستهلك ومنها مواد البناء خاصة الحديد والأسمنت التى يعمل من خلالها ملايين من المصريين من خلال شركات التطوير العقارى وشركات المقاولات ويستفيد منها ملايين المصريين الباحثين عن تملك وحدات سكنية او تجارية او دارية.

وأكد على أن الدولة تعمل بقوة حاليا لضبط حركة الاسواق بشكل جيد حتى لا يتم المغالاة فى الاسعار بشكل غير مبرر ولكن نحتاج إلى مزيد من فرص السيطرة على حركة الاسواق و الضرب بيد من حديد على يد المغالين والمضاربين فى الاسعار للمنتجات المختلفة بدون مبرر .

ودعا الى ضرورة دراسة بعض المنتجات القطاعات الأخرى والتى تمثل مشكلة كبيرة فى حالة حبسها أو ندرتها بالأسواق أو المغالاة فى اسعارها.

وأوضح داكر عبد اللاه أن عام ٢٠٢٤ سيكون عام خير

ان شاء الله نجنى فيه ثمار المشروعات القومية التى نفذتها الدولة بمختلف القطاعات طوال السنوات الماضية ولكن الاحداث العالمية و المحيطة بنا أيضا كان له تأثير غير جيد على اقتصاد العالم كله ومصر بالطبع جزء من هذا العالم .

بيع ٢٠٪ من «مونارك» وطرح مرحلة جديدة خلال أيام..

تطور كبير فى أداء «رويال للتطوير العقارى» خلال 2023

كشف الدكتور كريم شعلان الرئيس التنفيذى لشركة رويال للتطوير العقارى أن عام ٢٠٢٣ شهد نجاحا وتطورا كبيرا لأداء الشركة بالسوق المصرى من حيث حجم الانشاءات والإنجاز فى المشروعات القائمة والمبيعات التعاقدية ، بالإضافة إلى طرح مشروعها السكنى المتكامل والمبتكر» مونارك « بمدينة المستقبل على مساحة ٤ فدان باجمالى استثمارات تصل الى ٦ مليار جنيه.

وأشار شعلان إلى أن خطة الشركة الاستثمارية خلال الفترة القادمة تركز على التوسع فى السوق المصرى من خلال عدة مشروعات جديدة والإسراع من معدلات الإنجاز بالمشروعات القائمة والالتزام بمواعيد التسليمات المحددة للعملاء ، لافتا إلى أنه تم الانتهاء من مشروع « كابيتال برايم « العاصمة الإدارية حيث استطاعت الشركة خلال ٢٠٢٣ تسليم الوحدات التجارية بالكامل و٥٠ ٪ من الإدارية و٥٠ ٪ من الوحدات الطبية وخلال شهر مارس سيتم تسليم المشروع بالكامل لافتا أنه تم الانتهاء حاليا من نحو ٩٠٪ من المشروع ، وتدرس الشركة الان عروض من كبرى الشركات للتعاقد على ادارة الشق التجارى بمشروع كابيتال برايم خلال الفترة القادمة ،وذلك بالتزامن مع الاستعداد لبدء تشغيله بالعاصمة الادارية خلال الربع الأول من العام الجارى ٢٠٢٤ وذلك لضمان الجودة والحفاظ على القيمة الاستثمارية للمشروع بعد التشغيل.

أما بالنسبة لمشروع مونارك المستقبل أكد شعلان إن الشركة انتهت من بيع ١٠٠٪ من وحدات المرحلة الأولى عقب الطرح مباشرة ونظرا للأقبال الكبير على المشروع قامت الشركة بطرح نحو ٤٠ ٪ من وحدات المرحلة الثانية والتى كان من المخطط طرحها بداية من شهر يناير الجارى لتبلغ نسبة الوحدات التى تم بيعها من المشروع حتى الان نحو ٣٠ ٪ باجمالى مبيعات تعاقدية بلغت ١,٨ مليار جنيه ، وسوف يتم تسليم المشروع بالكامل نهاية عام ٢٠٢٧.

واضاف شعلان ان الشركة تستهدف تحقيق مبيعات تعاقدية بنسبة زيادة تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ ٪ فى ٢٠٢٤ ، مقارنة بتعاقدات ٢٠٢٣ ، مشيرا الى انه وفقا للخطة الإنشائية الموضوعة من قبل الشركة سيتم ضخ استثمارات مبدئية تتجاوز ٢٧٠ مليون جنيه خلال العام الحالى لاستكمال الأعمال الانشائية فى مشروعاتها وعلى رأسها مشروع مونارك ، والذى قامت الشركة خلال شهر سبتمبر الماضى ببدء اعمال الحفر تمهيدا لبدء أعمال البناء للمشروع وذلك قبل الموعد المحدد للخطة الإنشائية بثلاثة أشهر ، مؤكدا أن شركة رويال تعتمد فى تنفيذ مشروعاتها على الالتزام بمعايير الاستدامة والتى أصبحت ضرورة ملحة خلال الفترة الحالية لأنها تعود بالعديد من الفوائد البيئية والمالية على العملاء المقيمين بالمشروع بعد الانتهاء من تنفيذه.

أما عن توقعات اداء السوق العقارى خلال عام ٢٠٢٤ قال شعلان ان السوق سيشهد حالة من الانتعاش نظرا لارتفاعات كبيرة فى الطلب على شراء العقارات معتبرا أن الاستثمار فى العقار يعتبر الاختيار الأفضل للمواطنين للحفاظ على مدخراتهم ولأنه يعد أفضل استثمار طويل الأجل متوقعا زيادات بنسبة تصل لنحو ٣٠٪ فى أسعار العقارات وذلك فى حالة عدم حدوث تعويم جديد لسعر العملة أما إذا حدث تعويم للجنيه مرة أخرى سوف ترتفع الأسعار بنسب كبيرة موضحا أن أسعار العقارات ارتفعت بنسبة تتجاوز ٦٠٪ خلال العام الجارى نتيجة زيادات أسعار المواد الخام. وأضاف أن الشركة اعتمدت على عدة محاور للتحوط من زيادة أسعار مواد البناء المتتالية من خلال الإسراع فى تنفيذ الإنشاءات والاحتفاظ بنسبة تقترب من ٣٠٪ من عدد الوحدات بالمشروعات كمخزون استراتيجى وطرحها للبيع بعد إتمام المشروع فضلا عن مراجعة الأسعار بشكل مستمر لتجنب أى خسائر ناتجة عن فروق الأسعار أو تحمل أعباء مالية جديدة.

باستثمارات ١,٥ مليار جنيه بين «مكسيم» وهيئة الاستثمار..

إنشاء أول منتجع طبى وصحى فى مصر

وقع حسام هيبة، الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ووليد الرشيد، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة استثمار مصر للتنمية، والدكتور محمد كرار، رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لمجموعة مكسيم، عقد إنشاء أول منتجع طبى وصحى فى مصر، بالمنطقة الاستثمارية بمركز الصف بمحافظة الجيزة.

وستقوم مجموعة مكسيم، وفقًا للعقد، بتطوير وإدارة وتشغيل المنطقة الاستثمارية التابعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بمركز الصف وتحويلها إلى أول منتجع طبى وصحى فى مصر «منتجع نايا الصحي»، الذى سيدمج خدمات الرعاية الصحية والضيافة فى مكان واحد، ويكون أول مركز من نوعه لتنشيط السياحة العلاجية فى مصر، تنفيذًا لخطة الدولة فى تنمية الاستثمار فى القطاع الصحي.

وقال حسام هيبة إن الهيئة قامت بتنمية وتطوير المنطقة الاستثمارية بناحية الوادي، بمركز الصف، بمحافظة الجيزة على مساحة ٤٠ فدان، بتكلفة استثمارية بلغت ١,٥ مليار جنيه، لتوفر أكثر من ٤٥٠٠ فرصة عمل بعد التشغيل، مشيرًا إلى أن المشروع يستهدف استغلال المنطقة لتصبح نقطة جذب للأنشطة العلاجية والسياحية والخدمية والحرفية والتجارية، ما يعود بآثار تنموية كبيرة على منطقة إقامة المشروع والاقتصاد المصرى ككل.

وأضاف الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار أن المشروع نموذج ناجح للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، تنفيذًا لوثيقة ملكية الدولة التى تؤكد على تمكين القطاع الخاص المصرى ورفع نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالي، معلنًا أن الهيئة العامة للاستثمار ستواصل التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، سواء عبر إدارة وتشغيل المناطق وصيانتها، أو الترويج للفرص الاستثمارية، أو غيرها من الأنشطة الداعمة لبيئة الاستثمار. وتتميز المنطقة الاستثمارية بمركز الصف بطراز معمارى فريد، حيث يوجد بداخلها فيلا الخواجة «سورناجا»، والتى يرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٩٤٠، وتضم مرسى نيلى يسمح بالانتقال من المنطقة وإليها، بالإضافة إلى موقعها الجغرافى المتميز، على بعد ٦٥ كيلومتر جنوب القاهرة على طريق القاهرة الصعيد.

وأكد وليد الرشيدى أن الأنشطة الحرفية ستكون جزء رئيسى من أنشطة المنطقة الاستثمارية بمركز الصف، للاستفادة من تميز محافظة الجيزة بالصناعات اليدوية والتراثية التى تتوارثها الأجيال، خاصة فى قرى كرداسة والحرانية، وكذا وفرة الأيدى العاملة الماهرة، إلى جانب دور هذه الصناعات فى الترويج للمقاصد السياحية بمحافظة الجيزة. وأكد الدكتور محمد كرار، رئيس مجلس إدارة مجموعة مكسيم، أن المشروع يُعَد الأول من نوعه فى مصر، حيث سيضم العديد من التخصصات الطبية، وسيستضيف كبار الأطباء من دول العالم المختلفة، ما يجعل المشروع وجهة عالمية للسياحة العلاجية تدر دخل مستدام من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى توظيف مئات الأطباء والعاملين بقطاع الصحة.

وأضاف الدكتور محمد كرار إن الشراكة بين المجموعة والهيئة تعد تنفيذًا لاستراتيجية ورؤية مكسيم نحو التنوع والتطور المستمر فى المشروعات التى تقدمها فى كافة قطاعات الاستثمار، موضحًا أن مكسيم خلال الفترة الحالية تركز على استكشاف الفرص الاستثمارية المتنوعة واقتحام مجالات جديدة مما يساعد على تعزيز استثمارات المجموعة بشكل عام، فى إطار الرؤية الاستثمارية للمجموعة فى بناء وتنمية محفظة مشروعات استراتيجية متنوعة ومستدامة فى قطاعات الضيافة والرعاية الصحية والتطوير العقارى والتجاري، بهدف خدمة المجتمع وتقديم خدمات مختلفة للعملاء بما يترجم مسؤوليات المجموعة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن المقرر أن يقدم المنتج أنشطة متكاملة لجميع الزوار من المصريين والأجانب بما يحسن صحتهم الجسدية والنفسية، مع الالتزام بأعلى معايير الخدمة والضيافة، مع توفير وسائل انتقال مختلفة مما يضمن تقديم تجربة فريدة من نوعها للزوار، حيث من المخطط أن يستفيد المنتجع من الموقع المتميز للمنطقة الاستثمارية فى توفير خدمات النقل النهرى والبري، بالإضافة إلى توفير طيران برمائي. وسيضم المنتجع عيادات طبية مختلفة للفحص الشامل، ومعامل للتحاليل، وعيادات تجميلية، وفنادق للإقامة، ومطاعم، ومساحات مختلفة مخصصة لعقد الفعاليات والمناسبات المختلفة وورش العمل.

«كاونسل ماسترز» تبدأ حجز الوحدات التجارية بالمرحلة الثانية من «ممشى أهل مصر»

أعلنت شركة كاونسل ماسترز عن تلقى طلبات الوحدات التجارية فى المرحلة الثانية من ممشى أهل مصر، خاصة بعد تزايد الطلب من المستثمرين سواء المصريين أو الأجانب، وتتنوع الوحدات ما بين وحدات مطاعم وكافتيريات وأكشاك ومطاعم سياحية، وستتلقى شركة كاونسل ماسترز المزيد من طلبات حجز وحدات المرحلة الثانية فى مقرها بأبراج النايل سيتي، وذلك ابتداءً من يوم ٨ يناير ٢٠٢٤ حتى ٢٠ يناير٢٠٢٤.

يتمتع المشروع بالعديد من عوامل الجذب التى أثرت بشكل واضح على مبيعات المرحلة الأولى ليس فقط من المصريين بل من الأجانب أيضًا، فقد جذب المشروع عدد كبير من المستثمرين المصريين والأجانب فى وقت قصير من إطلاق المرحلة الأولى، حيث بلغت نسبة الأجانب اللذين لديهم وحدات تجارية فى المرحلة الأولى حوالى ١٧٪ من إجمالى نسبة مبيعات المرحلة، مما يعكس قوة المشروع وثقة المستثمرين فى الشركة.

تبدأ المرحلة الثانية من ممشى أهل مصر على مساحة ضخمة تمتد من كوبرى ١٥ مايو حتى كوبرى قصر النيل، ومن كوبرى إمبابة حتى كوبرى الساحل، باستثمارات كبيرة تحتوى على ممشى متدرج ومبانى متنوعة من بينها مطعم عائم وكافتيريات بمساحات مفتوحة، و محلات تجارية و مبانى خدمات، ومدرجات تتسع لعدد ضخم من الأفراد، ومسرحين، إلى جانب المساحات المخصصة للجلوس والتنزه وأكثر من نافورة مائية، وتم تصميم الممشى على أحدث النظم والتصميمات العصرية. شركة كاونسل ماسترز تتولى بفخر إدارة وتشغيل الممشى منذ الرحلة الأولى محققة نجاح استثنائي، حيث تلتزم بتحقيق أعلى مستويات الجودة والتميز وفقًا للمواصفات القياسية العالمية، كما تُظهر الشركة التزامها الدائم بتوفير بيئة مثلى للزوار والمستثمرين على حد سواء، مع توفير تجربة استثنائية ومميزة، يتم تنفيذ جميع العمليات وفقًا لأفضل المعايير المهنية، مما يجعل الممشى الوجهة الأولى للزوار والسائحين.

مؤشرات بتراجع التضخم وانخفاض الدولار..

سياسات اقتصادية جديدة فى 2024

كتبت: دعاء سيد

بعد مُضى أيام قليلة من العام الجديد ٢٠٢٤، يتطلع العالم لحدوث أفاق اقتصادية إيجابية على الصعيد الدولى والعالمي، وفى ذلك الصدد، يعتقد الكثير من المحللين بأن عام ٢٠٢٤ سيكون بمثابة عام التحولات فى السياسات الاقتصادية، بخاصة مع توقعات خفض الفائدة وانخفاض معدلات التضخم.

ونشرت وكالات الأنباء أهم التوقعات الاقتصادية للعام الجديد والتى ترصدها البورصجية فى السطور التالية:

معدلات التضخم

فيما يخص معدلات التضخم لعام ٢٠٢٤، توقعت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» انخفاض مستويات التضخم العالمية إلى ٤,٧٪ مقابل ٥,٦٪ فى ٢٠٢٣، و٧,٦٪ فى ٢٠٢٢.

ولكن توقعت أن تكون معدلات النمو خلال ٢٠٢٤ أضعف من ٢٠٢٣ فى غالبية الاقتصادات العالمية الكبرى مثل أمريكا وأوروبا.

تعافى اقتصاد الصين

وبالنسبة للصين، فمن المتوقع أن تصل معدلات النمو إلى ٤,٧٪ فى ٢٠٢٤، كما أشارت قناة «سى إن بى سي» الأمريكية إلى أنه من المتوقع أن يتم دعم اقتصاد البر الرئيسى للصين بمزيد من التكيف، بما يقود إلى تحسن تدريجى فى ثقة القطاع الخاص.

انخفاض قيمة الدولار

بالرغم من إجماع المحللين على استمرار هيمنة الدولار كعملة احتياط عالمية إلا أن التوقعات تُشير إلى إمكانية ضعفه مقابل العملات الأخرى فى ٢٠٢٤، حيث سجل الدولار خسارة بنحو ٢,١٪ فى ٢٠٢٣، وبنسبة ٤,٦٢٪ فى الربع الأخير من العام، وكان ذلك أسوأ أداء خلال عام.

وتتوقع شركة «آى إن جي» استمرار المسار الهبوطى للدولار وتسارعه فى ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يتم تعزيز الانخفاض من خلال تباطؤ نسبى كل من النمو الاقتصادى الحقيقى فى الولايات المتحدة والتضخم، ومن المتوقع أن يرتفع الين مقابل الدولار الأمريكى بقوة أكبر من عديد من نظرائه خلال العام ٢٠٢٤.

البيتكوين

توقع المحلل المالى فلاديسلاف أنتونوف ارتفاع قيمة «البيتكوين» فى العام الحالى ٢٠٢٤ إلى مستوى تاريخى يتجاوز ٦٩ ألف دولار.

وتوقع أيضًا أن ترتفع العملة المشفرة الأكثر شهرة فى العالم فوق مستوى ٥٠ ألف دولار فى الأيام المقبلة، وأن تتجاوز مستوى ٦٩ ألف دولار بحلول نهاية العام ٢٠٢٤.

وكانت قد قفزت قيمة عملة «البيتكوين» خلال العام الماضى ٢٠٢٣، على الرغم من التوترات الجيوسياسية وحدوث اضطرابات فى القطاع المصرفى الأمريكي.

خفض أسعار الفائدة

ومن المتوقع حدوث تغيرات فى السياسة النقدية منتصف عام ٢٠٢٤، حيث ستبدأ تخفيضات أسعار الفائدة بمجرد ظهور مخاوف بشأن السعر الأساسى لقد خفت حدة الضغوط.

هبوط سلس

كان قد توقع «بنك أوف أمريكا» أن عام ٢٠٢٤ ستنجح فيه البنوك المركزية بتحقيق الهبوط السلس رغم يقينها بأن المخاطر تفوق الإيجابيات، وتوقع أيضا تراجع معدلات التضخم حول العالم حتى يتم السماح للبنوك المركزية بتخفيض معدلات الفائدة خلال النصف الثانى ٢٠٢٤، بالاضافة لذلك، توقع أن يبدأ الاحتياطى الفيدرالى فى يونيو خفض معدلات الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس فى كل مرة وفق التقديرات.

فيما قالت شركة «كولبرج كرافيس روبرتس» «KKR» للأبحاث إنها تعتقد أن النمو فى الناتج المحلى على المستوى العالمى فى ٢٠٢٤ سيشهد تباطؤا، كما ترى أن تضخم أسعار السلع قد يشهد اتجاهًا سالبًا وأن يرافق ذلك ارتفاع فى معدلات البطالة.

ومن المتوقع أن تستمر شروط الائتمان الصارمة وارتفاع تكاليف الاقتراض لخفض الأسعار فى عام ٢٠٢٤ بسرعة، ويختلف التصحيح بين الاقتصادات تبعا لاختلالات التوازن المتراكمة فى العقد الماضى فى كل سوق الإسكان كذلك فترات تثبيت معدل الرهن العقاري.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

14-1-2024
NO.310

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

هل تكون أول بطولة لـ«صلاح» مع الفراعنة..

7 ملايين دولار ثمن النجمة الإفريقية الثامنة

كتب- عادل حسن

يسعى منتخبنا الوطنى للفوز بلقب كأس الأمم الأفريقية خلال نسختها القادمة التى ستقام فى كوت ديفوار خلال الفترة من ١٣ الشهر الحالى حتى ١١ فبراير المقبل.

ويتطلع الفراعنة للتتويج باللقب القارى من أجل تعزيز الحصيلة التاريخية باعتبار منتخبنا الأكثر تتويجا باللقب على مدار التاريخ، حيث يمتلك منتخبنا فى جعبته ٧ ألقاب.

كما سيضمن الفوز بالبطولة الحصول على قيمة مالية كبيرة، حيث سينال بطل كأس أمم إفريقيا جائزة مالية قدرها ٧ ملايين دولار ، بحسب ما كشف الاتحاد القارى (كاف)، أى مايزيد عن ٢٠٠ مليون جنيه مصري.

وهذه الجائزة تأتى بزيادة ٤٠ بالمئة عمّا نالته السنغال لقاء فوزها بلقب النسخة الأخيرة، التى أقيمت فى الكاميرون قبل عامين.

أما الوصيف فى نسخة ٢٠٢٤ المقررة فسيحصل على ٤ ملايين دولار، فيما سيخرج الفريقان الخاسران فى الدور نصف النهائى بـ ٢,٥ مليونًا، وفرق الدور ربع النهائى بـ١,٣ مليونًا، حسب ما كشف البيان ذاته دون تحديد جوائز مالية أخرى للفرق التى تخرج من الدور الأول.

ويشارك ٢٤ فريقًا فى البطولة وفى طليعتهم مصر حاملة الرقم القياسي، حيث يعتبر منتخبنا الوطنى الأكثر فوزًا بكأس الأمم الأفريقية عبر التاريخ، متفوقًا على كبار القارة على غرار الكاميرون وغانا ونيجيريا وغيرها.

ويدخل الفراعنة النسخة الجديدة باعتباره وصيف النسخة الماضية بعد أن خسر نهائى كأس أمم أفريقيا ٢٠٢١ بركلات الترجيح أمام السنغال. بينما توج منتخبنا باللقب فى سبع نسخ سابقة أعوام ١٩٥٧ و١٩٥٩ فى أول نسختين للبطولة، ثم ١٩٨٦، و ١٩٩٨ وثلاث مرات على التوالى أعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠١٠، ويتطلع للتتويج باللقب الثامن خلال النسخة المقبلة وسط طموحات كبيرة.

ويلعب منتخب مصر فى المجموعة الثانية بجوار كل من غانا وموزمبيق وكاب فيردي، ويبدأ منتخب مصر مشواره من أجل حلم اللقب الثامن بملاقاة موزمبيق اليوم الأحد ١٤ يناير، حيث يسعى لتحقيق الفوز فى بداية المشوار ودائما ما تكون المباريات الافتتاحية صعبة لكن منتخبنا يمتلك عناصر الخبرة القادرة على التعامل مع المباراة بالصورة المطلوبة وتحقيق الفوز الذى سيحقق بداية جيدة نحو تصدر المجموعة وبث رسالة واضحة لكل المنافسين أن الفراعنة هدفهم تحقيق البطولة، وسيكون اللقاء الافتتاحى بمثابة فرصة لتأكيد ذلك ومن هنا تبدو الأهمية الكبيرة لتحقيق الفوز على موزمبيق اليوم، وبعد ذلك بأربعة أيام يواجه منتخب غانا فى الجولة الثانية، ويختتم الفراعنة دور المجموعات بمواجهة كاب فيردى فى ٢٢ يناير.

ويلعب منتخب مصر كل مبارياته فى دور المجموعات فى ملعب فيلكس أوفوى بوانيى الذى يتسع لـ٣٣ ألف متفرج ويقع فى العاصمة الإيفوارية، أبيدجان.

وحال تأهل منتخب مصر فى صدارة المجموعة الثانية سيواجه صاحب المركز الثالث من المجموعات الأولى أو الثالثة أو الرابعة، أما حال التأهل فى المركز الثانى سيلتقى المنتخب مع ثانى المجموعة السادسة.

القائد محمد صلاح، مهاجم ليفربول، يدخل البطولة بمعنويات عالية، بعدما أصبح أسرع من يصل إلى ١٥٠ هدفا مع فريقه فى حقبة الدورى الإنجليزى الممتاز، ويأمل صلاح فى إنهاء سنواته العجاف مع المنتخب قارياً، وحصد أول ألقابه، فى مشاركته الرابعة فى كأس الأمم التى سجل بها ٦ أهداف خلال ١٧ مباراة.